معوقات تطبيق الترخيص المهني لمزاولة مهنة التعليم للمعلمين بالتعليم الثانوي العام في مصر وسبل التغلب عليها (تصور مقترح)

محمود عبد الكريم حلمي عبد الكريم

مستخلص:

هدفت الدراسه إلى وضع حلول للتغلب على معوقات تطبيق الترخيص المهني لمزاولة مهنة التعليم بالتعليم الثانوي العام فى مصر من حيث الاشاره الي مفهوم الترخيص المهني والذي يمثل اليه تنظيميه تهدف الى التأكد من ان كل معلم يدخل الى الفصول الدراسيه لتعليم الطلاب يمتلك الحد الادنى من المعايير اللازمه لمزاولة المهنه ، كما انه يعد من الضمانات التى يستند اليها فى إلحاق المعلم بمهنة التعليم وتأكيداً على أمانته ورعايته للمتعلمين وتطوره الدائم فى مجال تخصصه وقد استخدمت الدراسه المنهج الوصفي و تم التطرق إلى التطور التاريخى للترخيص لمزاولة مهنة التعليم عالمياً ونشأته فكان الغرض فى المقام الاول من فكرة الترخيص المهني هو المعرفه التربويه وفى المقام الثانى هو ضمان توافر الحد الادنى من الجوده و الكفاءه لدى المعلمين الجدد ثم تم تناول اهداف وفوائد الترخيص المهني لمزاولة مهنة التعليم والذي يتمثل في وضع ضوابط لمهنة التعليم وفق معايير ومستويات ادائيه تكفل الحد الملائم من الكفايات الاكاديميه والمهنيه اللازمه للمعلم لاداء دوره بكفاءة وفعاليه ، ثم تحديد بعض المعوقات والاشكاليات في تطبيق الترخيص المهني لمزاولة مهنة التعليم للمعلمين بالتعليم الثانوي العام في مصر سواء كانت المتعلقه بالمعلمين أنفسهم أو المتعلقة بنظام التطبيق واقترحت الدراسه بعض المقترحات منها:وضع تشريع يشترط الحصول على ترخيص لمزاولة مهنة التعليم الثانوي العام قبل التعيين وقد أوصت بتوجيه نظر القائمين على العملية التعليمية للوعى بأهمية منح ترخيص مقنن للعمل بمهنة التعليم السامية.

الكلمات المفتاحيه :معوقات – الترخيص المهنى – مهنة التعليم – التعليم الثانوى العام .

Obstacles to applying the professional license to practice the profession of teaching for teachers in general secondary education in Egypt

Mahmoud Abd-Elkareem

Abstract:

The study aimed to develop solutions to overcome the obstacles to the application of professional licensing to practice the profession of teaching in general secondary education in Egypt in terms of referring to the concept of professional licensing for teachers in general secondary education, which represents an organizational mechanism aimed at ensuring that every teacher who enters the classroom to teach students has the minimum It is one of the standards necessary for practicing the profession, and it is also one of the guarantees on which the teacher is based in the teaching profession and an affirmation of his honesty and care for the learners and his permanent development in his field of specialization. The purpose in the first place of the idea of professional licensing is educational knowledge, and in the second place, it is to ensure the availability of a minimum level of quality and efficiency for new teachers, and then address the objectives and benefits of licensing to practice the teaching profession, which is to set controls for the teaching profession in accordance with standards and performance levels that ensure the appropriate limit of competencies The academic and professional necessary for the teacher to perform his role efficiently and effectively. Then identifying some obstacles and problems in the

application of the professional license to practice the profession of teaching for teachers in general secondary education in Egypt, whether related to the teachers themselves or related to the application system The study suggested some proposals, including: Establishing legislation that requires obtaining a license to practice the profession of general secondary education before appointment and recommended directing the attention of those in charge of the educational process to awareness of the importance of granting a legal license to work in the supreme teaching profession.

مقدمة

يشهد العصر الحالى ثورة معلوماتية وتطورات تكنولوجية تتم فى صورة موجات متتالية وبايقاعات متسارعة و النظم التعليمية لم تكن بمنأى عن تغيرات العصر فقد بات لزاما عليها التعامل مع التطبيقات العلمية و التكنولوجية و الاستفادة منها كى تتمكن من اداء مهامها ومسئولياتها على الوجه الاكمل و لعل هذا يستوجب التدقيق فيمن يتم اختيارهم للعمل فى مهنة التعليم .

فلقد اضحى التعليم اولويه وطنيه تتسابق الدول الى الاهتمام به والاستثمار فيه ومراجعته بهدف تطويره وتحديثه كما ان تقدم الامم وتطورها فى شتى مجالات الحياه يتأثر إلى حد كبير بمدى التطور العلمي و التكنولوجي الذي تصل إليه لكن هذا التطور يتأثر بدوره بمدى كفاءة وفعالية نظامها التعليمي ولا يمكن لاى نظام تعليمي أن يرتقى دون النهوض بمستوى المعلم.

"فالمعلم هو المسئول عن مهنة التدريس تلك المهنه التى تسهم فى تنشئة الفرد وبناء شخصيته ومهاراته المختلفه وتفجير طاقاته وتكوين اتجاهاته ، كما انه يسهم فى تنشئة وتربية و تكوين جميع فئات المجتمع ، هذه المهنه مثلها مثل كل المهن يجب ان يحدد لها معايير وضوابط بحيث تمنع من لاينطبق عليه هذه المعايير من الالتحاق بها ." (راشد حمد الكثيرى ، ٢٠٠٤ ، ٦٨)

والحديث عن نظام تعليمى جيد يعنى فى المقام الاساسى اعادة النظر جذرياً فى اوضاع المعلم لما يتمتع به من مكانه هامه فى النظام التعليمى فضلا عن كونه العمود الفقري للعملية التعليمية بأكملها واصلاح وتطوير التعليم مرهون باصلاح وتطوير المعلم .

"بالاضافة الى ذلك فإن المعلم يمثل استراتيجية يمكن عن طريقها الانطلاق الى تحسين مخرجات النظم التعليمية على نحو افضل وبكفاءة عالية ولذا يوجد اتجاه قوى لدى انظمة التعليم فى اعادة النظر فى اهداف تعليم المعلمين وبالتالى فى الادوار و المهام المهنية لهم بحيث يكونوا اداه للتغيير و اصحاب مهنه professionals ويكون الهدف اعداد نوع جديد من المعلمين وتنمية كفاياتهم وقدراتهم واتجاهاتهم مع مراعاة الجودة الشاملة

الامر الذى يتطلب الوصول الى مستويات معيارية standards عالمية ." (حسين بشير ، ٢٠٠٤، ٥٩)

هذا وتستمر الدعوات المعاصرة بالتركيز على تمهين التعليم وإعداد المعلمين وتدريبهم وتمكينهم من تفعيل دورهم لان التعليم مهنة معقدة و مهمة للمجتمع ويجب ألا تعهد إلا لمن تلقى اعداداً وتدريباً خاصاً واثبت أنه يمتلك المعارف و المهارات و المؤهلات و الاتجاهات اللازمه لممارستها و التفاعل المستمر مع التقنيات الجديده و التجديدات التربوية و الاستمرار فى التعلم و اكتساب مهارات جديدة.

فالسعي لتحقيق تطوير نوعي للتعليم يستلزم وضع ضوابط ومحددات لمزاولة مهنة التعليم، فمزاولة المهنة تقوم وتؤسس على معارف نظرية واسعة، وتحتاج معايير انتقاء محددة، وبحسب ما تمتلكه المهنة من معايير تتحدد مكانتها المهنية، وإذا افتقدت مهنة التعليم إلى المعايير المهنية أصبحت مجرد حرفة أو صناعة.

فلقد ادت كل الدعوات المطالبه بالاهتمام بمعلم المستقبل التأكيد على حتمية تمهين التدريس باعتبارة الاساس المناسب لعمليات التطوير والاصلاح التربوى الى بروز مفهوم الرخصة المهنية للمعلم كتعبير عن الاهتمام المتنامى لدى كثير من المهتمين بامور التعليم. (بدريه المفرج واخرون ،٢٠٠٧ ، ١٣١)

حيث يمثل وجود نظام للترخيص للعمل بمهنة التعليم حفاظاً على هيبة ومكانة مهنة التعليم لأنها تضمن إنتقاء عناصر مؤهلة تنال ثقة المجتمع.

كما أن الترخيص للتدريس يمثل توجهاً عالمياً ، يستهدف تجويد منظومة التعليم كما أنه يعد آليةً معتبرةً يمكن من خلالها معالجة القصور في بعض برامج إعداد المعلمين ، وما يترتب عليه من ضعف في بعض خريجي هذه البرامج ، إذ ليس كل من يتخرج يكون صالحا لممارسة المهنة،كما يتلاقى هذا التوجة مع الرؤى المصرية المطروحة في الوقت الراهن لإصلاح منظومة إعداد المعلم في مصر.

فالترخيص هو العملية التى يسمح بمقتضاها للفرد المتخرج من النظام التعليمى وحاصل على مؤهل دراسى بممارسة العمل بمهنة التعليم فى تخصص تعليمى محدد والاستمرار فيها, وهو فى ذلك ينطوى على بعد قانونى ومضمون أخلاقى يتمثل فى حماية

المواطن "المتعلم "من المعلمين غير الأكفاء وحماية المهنة من الدخلاء, ما يجعله أعم وأشمل من إجازة التدريس.(جاسم الكندرى وهانى فرج ، ٢٠٠١، ١٣)

فمن أهم الخطوات لتطوير إعداد المعلم وتنميته مهنياً بما يتناسب مع الاتجاهات العالمية المعاصرة الترخيص لمزاولة مهنة التعليم، ومن المهم أن يخضع المعلمون العاملون في المهنة لعمليات تقويم مستمرة وذلك للتأكد من حسن سيرهم وتطورهم بما يتناسب ومواجهة المتغيرات المتسارعة.

كما أنه ضمان لكفاءة وجودة آداء المعلم , حيث أكدت جميع الدعوات المطالبة بالإهتمام بإعداد معلم المستقبل إلى ضرورة وحتمية وضع نظام علمى لمنح الترخيص لمزاولة مهنة التدريس تصدره هيئات علمية تربوية متخصصة وفق معايير وضوابط موضوعية , وتبنت عدد من الدول المتقدمة هذا الاتجاه واشترطت الحصول على رخصة صلاحية التدريس قبل الموافقة على تعيين المعلم فى وظيفة دائمة وبمقتضاها يسمح له بممارسة التعليم والإستمرار فيه.(عبد الحميد الخطابى و حسن يحيى ،١٨٢، ٢٠٠٣)

على أن يؤدى كل ذلك إلى تطوير و تحسين آداء المعلم ووصوله إلى مرحلة المعلم المعتمد تربوياً فيصبح له مكانة متميزة ويتم الإعتراف به محلياً وعالمياً.

ولذا فإن الترخيص المهني يصدر للفرد على أساس الإنتهاء لتقييم الأداء بنجاح ويحتفظ بها دلالة على التطوير المهني ، وهي معيارا قياسيا لمهارات التدريس وتطبيقاتها التي تستهدف الإجازة لمزاولة مهنة التدريس. (عبد العزيز, وقاسم, ٢٠٠٧, ٧١).

فوجود ترخيص محدد المدة ويجدد كل فتره زمنية يجعل المعلم دائماً يسعى إلى تطوير وتنمية مهاراته وقدراته لكى يكون قادر على اجتياز الاختبارت المؤهلة لتجديد الترخيص.

فعلى الرغم من الجهد الملحوظ لوزارة التربية والتعليم المصريه في مجال ثورة التطوير والإصلاح التعليمي و التي لا يمكن أن تنجح دون أن يكون على رأسها المعلّم الذي يمثل البعد الاستراتيجي الذي يمكن عن طريقه الانطلاق إلى إصلاح وتطوير التعليم وتحسين مخرجاته ، إلا أن الواقع يشير إلى أن عملية الترخيص لمزاولة مهنة التعليم و خاصة بمرحلة التعليم الثانوي العام في مصر لا تزال تعاني العديد من المعوقات و

الاشكاليات وجوانب الضعف وأوجه القصور، و التي تحول دون تفعيله و تطبيقه كما يحدث في الدول المتقدمه في هذا المجال وهي لا زالت بحاجة إلى مزيد من البحث والدراسة لطرح رؤي جديدة لانتقاء أفضل العناصر للعمل في المهنة وخاصة مرحلة التعليم الثانوي العام الذي يمثل اهميه كبرى فى النظام التعليمى فهو بمثابة قمة الهرم فى التعليم العام فهو يشهد اهم التغيرات التى يمر بها المتعلم وترسم معالم شخصيته مستقبلا حيث يمر الطلاب بمرحلة المراهقه كما انه يعمل على اتاحة الفرصة امام الطلاب القادرين واعدادهم لمواصلة الدراسه بالجامعه فى مختلف التخصصات تحقيقا للتنمية الشاملة ، وعليه يجب ان يكون التعليم الثانوى من الاولويات فى الاصلاح و التطوير التربوى، ومن هنا فالترخيص المهنى للمعلمين بالتعليم الثانوى فى مصر من الموضوعات المهمة الجديره بالدراسة .

مشكلة البحث

إن رخصة التدريس من الاتجاهات المعاصرة في مجال إعداد المعلم وتنميته مهنياً, وهي تحقق مخرجات مميزه تساعد في رفع مستوى المعرفة ولا يسمح بممارسة التعليم أو إداراته, إلا لمن يملك رخصة التعليم أسوة بالدول المتقدمة.

فالترخيص لمزاولة مهنة التعليم يعتبر ركيزة أساسية لإصلاح وتطوير النظم التعليمية، وأن وضع شروط لانتقاء المعلِمين والترخيص لهم بمزاولة مهنة التعليم أصبح ضرورة تفرضها متطلبات العصر وتداعياته.

حيث ما احوج المجتمعات العربية عامة و المصرية خاصة الى مواكبة التطورات الجارية و التى تتطلب تطبيق نظام الترخيص لمهنة التعليم وذلك لمن تثبت قدراته و مهاراته المهنية .

"حيث يعد الترخيص المهنى بمثابة درع وحماية للمجتمع من الاذى و الضرر اذ يفرض على كل من يرغب فى العمل بمهنة ما الوفاء بالحد الادنى من معايير الكفاءة حيث يمنح المتقدم ترخيصاً يخول له ممارسة المهنة وفق معايير محددة هدفها التأكد من أن الشخص المصرح له على قدر من الكفاءة ."(مكتب التربيه العربى لدول الخليج ، ٢٠١١ ، ١١٧)

كما تعد الرخصة المهنية للتدريس من الاليات أو الوسائل التى تسهم فى عملية انتقاء المعلمين الاكفاء للمهنة وتساعد ايضا باختيار افضل المعلمين خريجى المؤسسات التعليمية لاعداد المعلم

فالرخصة المهنية تهدف الى منح اجازات تعليم وممارسة وتدريب وتطبيق معايير الجودة التعليمية للمعلمين والارتقاء بمهنة التعليم باعتبار ان التعليم يرتكز اساساً على دور المعلم فيجب اعداده معنوياً وثقافياً واختيار الافضل منهم التى تتوفر فيهم صفات اخلاقية وفكرية عالية لتطوير قدراتهم على الانتاج والاهتمام بالعمل واحترامه للحصول على كفاءات تعليمية متميزة وليس اختيارا لسد العجز فى بعض التخصصات .(احمد سعد المنيفى ،٢٠٠٩، ٦)

فوجود رخصه لمزاولة مهنة التعليم اصبح ضرورة ملحة فى تمهين التعليم واخضاع المهنة لضوابط وأسس وايجاد نوع من المعايير لمزاولة المهنة و التدريب و التعليم المستمر." (عماد صموائيل وهبة ، ٢٠١٣ ، ٤١٥)

هذه المعايير لابد وان تكون مقننة ويطالب المعلم باجتيازها ولا يسمح لاى معلم بممارسة مهنة التعليم مالم يحصل على الرخصه فى التدريس.

" حيث يمكن استخدام هذه المعايير فى منح الترخيص للمعلمين لمزاولة مهنة التدريس وذلك الترخيص الذى يعتبر من الاليات الرئيسيه للتحكم فى جودة اى مهنة كما يعتبر وسيله لاحداث التغيير التربوى واصلاح التعليم المدرسى ويقدم معايير مهنية قوية للدخول لمهنة التدريس مما يحسن من جودتها.(برهامى زغلول وحمدى عبد العزيز ،٢٠٠٧، ٢٢٧)

فللرخصة المهنية مبررات عديدة، من أبرزها أن مهنة التعليم من أنبل المهن، والأجدر أن يكون لها ترخيص مهني معتمد يضمن عدم انخراط أي فرد غير كفؤ في هذه المهنة، ويقضى على المقولة الشهيرة "إن التعليم مهنة من لا مهنة له" ويؤدى إلى الاعتراف بالدور الحيوى الذى يؤدونه فى المجتمع , وبالتالى يرفع من مكانتهم الاجتماعية والاقتصادية ويحفظ للمهنة هيبتها ويصون كرامتها ."(محمد عطوه مجاهد ،٢٠٠٢، ٣٣٦)

، وفي الرخصة المهنية ضمان حق الطالب في توفير نظام تعليمي ذا جودة وكفاءة كونه المستفيد الاول ومحور العملية التعليمية.

حيث أصبح العمل فى المهن المختلفة لا يكتفى بالحصول على الدرجة الجامعية أو التدريب العملى , وإنما لا بد من الحصول على شهادة صلاحية العمل بالمهنة . ليتم التأكد من أهليته وكفاءته لمزاولة المهنة.

ففى معظم دول العالم لم يعد الحصول على الدرجة الجامعية كافياً للعمل فى مهنة التدريس , وإنما لابد من الاطمئنان إلى جودة أداء الخريج ومدى كفاءته وقدرته على العمل وفق الكفاءات التى تتطلبها مهنة التعليم. (دينا علي حامد ، ٢٠٠٧، ١٠)

فتطبيق الرخصة المهنية تجعل المعلم قادرًا على أداء هذه المهنة النبيلة، لذا لابد من وجود اختبارات تثبت مدى كفايته لممارسة المهنة، والأخذ بمبدأ التعلم مدى الحياة المهنية كأحد المبادئ الهامة للمعلم، واستمرار تطوير مهنة التعليم والارتقاء بها والتوجهات العالمية الحديثة، وضمان امتلاك المعلم للحد الأدنى من الكفايات اللازمة.

كما أن وجود ترخيص قانونى مبنى على مستوى وأساس فنى سليم يسمح للفرد بمزاولة المهنة التى ينتمى إليها , يعد السبيل الأمثل للتعرف على حقيقة مستوى الأفراد المتعامل معهم , كما يمنع أدعياء المهنة والدخلاء عليها من العمل فى مجالها. (دينا علي حامد، ٢٠٠٧ ، ١٠٤)

فهناك ارتباط وثيق بين الرخصه المهنيه و التقدم الوظيفى للمعلم حيث ان الحصول على الرخصه المهنيه يعد شرطا اساسيا للتقدم الوظيفى و التى تعتبر دافعا للارتقاء بأدائه وبالتالى النهوض بالعمليه التعليميه .

كما أن منح المعلم الترخيص بمزاولة مهنة التدريس يتطلب أن تتوافر لديه مجموعة من القدرات تتعلق بإتقانه لمهنة التدريس وما يتضمنه ذلك من معرفة بآليات واستراتيجيات وطرق التدريس والتقويم والتفاعل الصفي المختلفة, إضافة الى قدرته على التواصل الإجتماعي مع الآخرين.

" حيث يقتضى نظام الترخيص لمهنة التعليم ان يدخل المعلم قبل الخدمة واثناءها فى اختبارات ومقابلات دورية فان ثبت انه يتقدم علما ومعرفة ومهارة وخلقا يرخص له اويجدد له الترخيص والا فلا " (على احمد مدكور ، ٢٠٠٥ ،١٣٥)

كما ان هناك مستويات للرخصة المهنيه للمعلمين ويتمثل ذلك فى الحصول على وظيفة معلم فى إحدى المراحل التعليمية حيث تتناسق الرخصة مع معايير تعليم التلاميذ فى المراحل الدارسية المختلفة.

وقد اوصت بعض الدراسات السابقة على اهمية وجود رخصه مهنيه للمعلمين وان المعلمين الذين يتم اختيارهم باستخدام اختبارات الترخيص لمزاولة مهنة التدريس افضل من المعلمين الذين تم اختيارهم بالمؤهلات العلمية اوبعدد سنوات الخبرة فالدراسات التى طالبت بوجود رخصه مهنية للمعلمين وان لايسمح بالانضمام للمهنة الا لمن لدية تصريح بذلك هى دراسة طلال سعد المطيرى (٢٠١٧) ودراسة اسامة ماهر حسين(٢٠١١) ودراسة ماهر محمد(٢٠١١) كما ان هناك العديد من الدراسات السابقه ايضا و التى طالبت بوضع ضوابط ومعايير لمهنة التعليم واكدت على حتمية تمهين التعليم وان التعليم مهنة لها خصوصيتها ولا يمارسها الا الشخص الذى تنطبق عليه مواصفات المهنى القادر على القيام باعبائها ويتمثل ذلك فى الرخصة المهنية للمعلم ومنها: دراسة سمير محمد على الرديسى(٢٠١٣) ودراسة منى محمد الجزار (٢٠١١) ودراسة ابراهيم السيد العويلى . (٢٠٠٦)

و على الرغم من الجهد الملحوظ للدولة المصرية للاهتمام بقضية التكوين المهني للمعلم فإن الواقع يشير إلى أن قضية التأهيل المهني للمعلم ، وضمان توافر الحد الأدنى المقبول من معايير الجودة والكفاءة فيمن يقدمون على مزاولة مهنة التعليم، ما تزال تعاني عديداً من أوجه القصور، وبحاجة إلى مزيد من البحث والدراسة لطرح رؤى جديدة لانتقاء العناصر الجيدة للعمل بمهنة التدريس ، والترخيص المهني للمعلمين الجدد والقدامى في إطار السعي لتحقيق جودة أداء مؤسسات التعليم وضمان منتج تعليمي (الطالب) متميز يقوى على، المنافسة العالمية.

فالبرغم من الأهمية القصوى لتطبيق نظام الترخيص لممارسة مهنة التعليم لما يمثله من نظام مقنن يخضع الخريجين الجدد لعمليات فرز وإنتقاء دقيقة للغاية تؤدى بالتأكيد إلى

تجويد العملية التعليمية بأكملها. إلا أنه حتى الآن يحيطه الكثير من الغموض فى المجتمع المصرى , مما قد يمثل صعوبات فى تطبيقه حيث أن عملية الترخيص لممارسة مهنة التعليم غير موجودة بجمهورية مصر العربية حتى الآن من حيث تحديد الشروط اللازمة توافرها فى المتقدمين للعمل كمعلمين والمتطلبات اللازمة توفيرها والجهة المانحة للترخيص .

فالتعليم المصري ما زال يواجه مجموعة من الإشكاليات، التي تحتاج الكثير لحلها، ومن هذه الإشكاليات عدم وجود نظام متكامل للترخيص لمزاولة مهنة التعليم. مع عدم وجود نظام لتطوير كفايات المعلم وقدراته. حيث أصبح التدريس وظيفة يتردد عليها الخريجين من جميع التخصصات، ولا يرتبط بتخصص في مجال التعليم، ، مما أدى إلى تفاقم مشكلة الإعداد و من تأهيل المعلمين وبالتالي إضعاف العملية التعليمية.

فعملية الترخيص لمزاولة مهنة التعليم في مصر لازالت تفتقد إلى المعايير ،وينقصها التركيز على الأبعاد التجديدية والمستقبليّة والتغيّرات المتوقعة في التعليم.

كما أن زيادة وتعقيد متطلبات الحصول على ترخيص بمزاولة مهنة التعليم أمر غير مستحب لأنه يقلل من عدد راغبى الانضمام لمهنة التعليم , مما يقلل من فرصة الاختيار للمعلم الأفضل , وأن مديرى المدارس أقدر على تحديد جودة وكفاءة المعلم من خلال نتائج طلابه.الأمر الذى يمكن قياسه من خلال اختبارات الحصول على رخصة التدريس.

(Podgursky, M 2005, p.22)

بالاضافه إلى ندرة الخبرة العملية بنظام الترخيص وتعدد الجهات المتوقع اشتراكها فى عملية التنفيذ , وما قد يحدث بينها من تضارب واختلاف فى وجهات النظر.و ايضاً صعوبة تحديد وتوصيف منظومة الترخيص للمعلم بما فى ذلك صعوبة التحديد الدقيق لنوعية وطبيعة المستويات المعرفية والمهارية التى يتعين على المعلمين تحقيقها لنيل الترخيص أو تجديده حيث يوجد جوانب معنوية وكيفية متعددة يصعب تقنينها.(محمد عطوه ، ٢٠٠٢، ٣٤٣)

بالاضافه إلى التشكك فى مدى موضوعية وشفافية الجهة التى تقوم بمنح الترخيص وتدخل الوساطة والمحسوبية. (فاروق عبده حسن فلية، ٢٠٠٧، ٢٨٢)

وغياب الهياكل الوظيفية والتنظيمية التى يتعين عليها فهم واستيعاب هذه الأفكار الجديدة والمشاركة فى تطبيقها على مستوى المدارس والإدارات والمحافظات.(محمد عطوه ، ٢٠٠٢، ٣٤٣)

وغيرها الكثير من المعوقات و الاشكاليات و التي تحول دون تطبيق الترخيص المهني لمزاولة مهنة التعليم بالتعليم الثانوي العام في مصر .

وحيث ان الاهتمام بمهنة التعليم فى العموم قضية فى غاية الاهمية لاسيما وان معلمى التعليم الثانوي العام بحكم تعاملهم مع متعلمين فى اخر مرحلة من مراحل التعليم الالزامي يحظون باهتمام خاص نظرا لاهمية المرحلة الثانوية وهى تلك المرحلة التى تقرر طبيعة التخصص الجامعى الذى سيلتحق به الطالب بعد تخرجة من الثانوية او طبيعة المهنه التى سيتعلمها لاحقا وتحضير الطالب لمواصلة التعليم العالى وبناء الشخصيه القادره على مواجهة المستقبل. لذا فإن البحث الحالي يسعى لوضع حلول للتغلب على المعوقات و الاشكاليات التي تحول دون تطبيق الترخيص المهني للمعلمين و خاصة لمعلمي التعليم الثانوي العام في مصر.

أسئلة البحث

١ –ما الاسس الفكرية للترخيص المهني لمزاولة مهنة التعليم بالتعليم الثانوي العام ؟

٢– ما الخلفية التاريخية للترخيص المهني لمزاولة مهنة التعليم ؟

٣– ما المعوقات و الاشكاليات التي تحول دون تطبيق الترخيص المهني لمزاولة مهنة التعليم بالتعليم الثانوي العام في مصر ؟

٤– ما التصور المقترح للتغلب على معوقات و اشكاليات تطبيق الترخيص المهني لمزاولة مهنة التعليم بالتعليم الثانوي العام فى مصر ؟

اهداف البحث

حيث يستهدف البحث إلى:

١–وضع تصور مقترح للتغلب على معوقات و اشكاليات تطبيق الترخيص المهني لمزاولة مهنة التعليم بالتعليم الثانوي العام في مصر.

٢–القاء الضوء على الترخيص المهني للمعلمين بالتعليم الثانوي العام بشكل عام والذى من خلالة يتم تحديد مستويات المعلمين بغية تسهيل عملية ترقيتهم ومكافاتهم واتخاذ اساليب تدريبية للضعاف منهم او الاستغناء عن غير القادرين على الاستمرار .

٣–يساعد البحث فى تحديد هيئات المنح للترخيص المهنى للمعلمين بالتعليم الثانوي العام .

٤– كما يستهدف البحث الحالي الإرتقاء بمخرجات مهنة التعليم في اطار العمل بنظام الترخيص المهني لمزاولة مهنة التعليم بالتعليم الثانوي العام .

٥ – التقييم المستمر والمفاضلة بين المتقدمين لمزاولة مهنة التعليم قبل الخدمة.

٦–القاء الضوء على الجذور التاريخية للترخيص المهني لمزاولة مهنة التعليم وغاياتة وأهدافة الرئيسية.

٧– يسهم البحث الحالي فى الكشف عن المعوقات و الاشكاليات التى تحول دون تطبيق الترخيص المهنى لمزاولة مهنة التعليم للمعلمين بالتعليم الثانوي العام فى مصر.

أهمية البحث : تكمن فيما يلي :

١–تأتي أهمية البحث من مدى أهمية مهنة التعليم ذاتها و الحاجه الى نموها واكتسابها صفة التمهين لتصبح مهنه جذابه كغيرها من المهن التى تتمتع بتقدير المجتمع واعتزاز المنتمين اليها.

٢–يسهم البحث فى رفع القيمه المهنيه للمعلمين بالتعليم الثانوي العام كما انه يسهم فى اصلاح العملية التعليمية من خلال النهوض بالمعلم وتعزيز التطور المهنى المستمر.

٣–يؤكد البحث أن رخصة مزاولة مهنة التعليم تسهم فى عملية انتقاء المعلمين الاكفاء للمهنة من خلال التقييم المستمر و المفاضلة بين المتقدمين لمزاولة مهنة التدريس قبل الخدمه واثناءها و خضوع المعلم لاختبارات الرخصة و العمل على تجديدها فالحصول على الرخصة المهنية يعد شرطاً اساسياً للتقدم الوظيفي.

٤– يقدم البحث الاليات المتعلقة بالترخيص المهنى للمعلمين بالتعليم الثانوى العام لضمان تحقيق جميع العاملين فى المدارس المعايير المهنية المطلوبة.

٥–يقدم البحث أهم فوائد الرخصة المهنية و التي تساعد على تمهين التعليم و زيادة الرقابة الذاتية للمعلم كما انها تنشأ بيئة تنافسية بين المعلمين وتعزيز النظرة المجتمعية للمعلم على انة متمكن و متخصص وذو مكانة رفيعة.

٦– سوف يؤكد البحث الحالى على ان الترخيص المهنى لمزاولة مهنة التعليم هو حافز للتطوير الذاتى للمعلم وان استمراره بالعمل بمهنة التدريس و حصوله على درجات أعلى فى سلم التقدم الوظيفى مرهون بإجتيازه لاختبارات الترخيص و التجديد له.

٧– ان البحث الحالي هو مواكبه للتوجهات العالمية و التوصيات للدراسات الدولية و المحلية.

منهج البحث

تقتضى طبيعة هذا البحث استخدام المنهج الوصفى و الذى يقوم بوصف ماهو كائن وتفسيره وهو يهتم بتحديد الظروف و العلاقات التى توجد بين الوقائع ولا يقتصر البحث الوصفى على جمع البيانات وتبويبها وانما يمضى الى ماهو ابعد من ذلك في أنه يتضمن قدرا من التفسير لهذة البيانات. (جابر عبد الحميد واحمد خيرى كاظم واخرون، ١٩٧٨ ، ص ١)

حيث يرتكز البحث بشكل اساسى على وضع تصور مقترح للتغلب على معوقات و اشكاليات تطبيق و تنفيذ رخصة مزاولة مهنة التعليم بالتعليم الثانوى العام فى مصر وذلك من خلال رصد و تحليل الادبيات المتعلقه بموضوع الترخيص لمزاولة مهنة التعليم على اسس علميه منهجيه للوقوف على فلسفة مفهوم و أهداف واليات الترخيص المهنى للمعلم وجذوره التاريخيه و التحديات و المعوقات التى تواجه تطبيقه و تنفيذه في مصر.

الحد الموضوعي للبحث:

يتناول البحث موضوع الترخيص المهنى للمعلمين بالتعليم الثانوى العام فى مصر حيث تقدم الدراسه تصوراً مقترحا للتغلب على معوقات و إشكاليات تطبيق و تنفيذ الترخيص المهني لمزاولة مهنة التعليم بالتعليم الثانوي العام في مصر.

مصطلحات البحث: تمثلت أهم مصطلحات البحث فيما يلي :

***الرخصة المهنية لمزاولة مهنة التعليم professional license**

الرخصة عباره عن اجراء تنظيمى لضمان ان المعلم قادر على التدريس و يمتلك الحد الادنى من المقومات اى ان الرخصة عباره عن اداة الفصل بين المعلم المسموح له بالتدريس و المعلم الذى لايمكن ان يمتهن التدريس من خلال تعرف معارفهم ومهارتهم و بالتالى هى تتنبأ بنجاح المعلم فى هذة المهنة وهى تختلف عن الشهادة التى تعتبر وسيلة لضمان ان الشخص لديه تحصيل من المعارف اللازمة للتدريس و الاساس المعرفى الذى يمكن ان يعتمد علية ويحتاجة فى سياقات تعليمية تربوية مختلفة . (برهامى زغلول وحمدى عبد العزيز ، ٢٠٠٧ ، ٣١٧)

كما يشير مفهوم الترخيص المهنى professional license الى الالية التى يضمن بمقتضاها النظام التعليمى امتلاك المعلمين الحد الادنى من المهارات و المعارف و المواصفات المطلوبة للعمل فى مهنة التعليم . (جاسم يوسف الكندرى وهانى عبد الستار فرج، ٢٠٠١ ، ص ٢٨)

وعرف الترخيص للتدريس بأنه ايضا: الشهادة الرسمية الصادره بواسطة الدولة او اى جهه اخرى مخولة لاصدار شهادات التدريس لتكون دليل اثبات لمزاولة مهنة التعليم . Unger G Harlow,2001, p.620))

***يقصد بالرخصه المهنيه لمزاولة مهنة التعليم اجرائيا :**

التصريح الرسمى لمزاولة مهنة التدريس و التى تعتمد على استيفاء المعلم لمتطلبات و معايير محدده تحددها هيئة رسمية كما انها التأكيد على اهلية وكفاءة الفرد لممارسة ومزاولة المهنة حيث ان حصول الفرد على مؤهل تربوى لم يعد كافيا للعمل فى مهنة التعليم كما ان متطلبات الحصول على رخصة مزاولة المهنة يختلف من دولة الى اخرى فالترخيص علامة جوده تمنح بعد تقييم دقيق للممارسه و التأكد من تحقيقها للمعايير فى هذه الدوله.

الدراسات السابقة: تعددت الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة الحالية :

اولا" الدراسات العربية:

١ – الدراسات المتعلقه بالترخيص المهنى للمعلمين وتنقسم الى محورين :

أ– المحور الاول : دراسات طالبت برخصة مزاولة مهنة التعليم

١–دراسة جاسم يوسف الكندرى وهانى عبد الستار فرج (٢٠٠١) بعنوان : الترخيص لممارسة مهنة التعليم رؤية مستقبلية لتطويرمستوى المعلم العربى بالكويت.

هدفت الدراسه الى التعرف على دور الترخيص فى الارتقاء بمهنة التعليم وتحليل مفهوم الترخيص لمزاولة مهنة التعليم وتحليل نموذجين مختلفين لاجراءات وقواعد الترخيص المعمول بهما فى الولايات المتحدة الامريكية وهما نموذج ولاية ماساشوستس Masachusts وولاية ديلاوير Delaware كتجربتين يمكن الاستفادة منهما وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفى واكدت على حتمية تمهين التعليم باعتبارة الركيزه الاساسيه لاصلاح وتطوير التعليم من جهه وزيادة النمو المهنى للمعلم و تحسين قدراتة من جهة اخرى وخلصت الدراسة الى وضع تصور مقترح للترخيص لمزاولة مهنة التعليم فى الوطن العربى وخاصة دولة الكويت.

٢––دراسة محمد ابراهيم عطوة مجاهد (٢٠٠٢)بعنوان : الاعتماد المهنى للمعلم مدخل لتحقيق الجودة فى التعليم.

هدفت الدراسة الى التعرف على نظام الاعتماد و انواعة واهدافة ومراحلة بمصر وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفى وقد اوضحت بانه اذا كانت هناك صعوبات سوف تواجه تطبيق نظام الاعتماد المهنى للمعلم فليس معنى ذلك ان يستحيل تنفيذة وقد قدمت الدراسه بعض التوصيات منها : ١– البدء فى تشكيل هيئة عليا اومجلس وطنى لاعتماد مهنة التعليم ٢– الحصول على تراخيص مزاولة المهنه شرط اساسى لمزاولة العمل بالتدريس .

٣–دراسة عدويه العبد الجليل (٢٠٠٦) بعنوان : اسس رخصة التعليم للمعلمين و المعلمات فى مدارس دولة الكويت و الخليج العربى.

هدفت الدرسه الى التعرف على الاساس لمشروع رخصة ممارسة التدريس فى مدارس دولة الكويت حيث طبقة الباحثه استبانة على عينة الدراسة تتكون من تربويين واولياء امور ومعلمين لمعرفة الاراء حول الاسس المقترحه لرخصة المعلم وكانت الاسس المقترحه لرخصة المهنه من قبل الباحثه على النحو التالى : ان يتم منح الرخصة بناء على خبرة المعلم فى القطاع الحكومى تبدأ من رخصة معلم اولية حتى المعلم الجامع مرورا بالمعلم المختص و المعلم المشرف وتجدد كل اربع سنوات واستيفاء الشروط الخاصة بكل

نوع من انواع الرخص واظهرت النتائج ان هناك قبولا للاسس المقترحه لرخصة المعلم من قبل التربويين واولياء الامور لما لها من اثر فى الارتقاء بالمعلم وتنميتة بصورة مستمرة وبالتالى الارتقاء بالتعليم.

٤–دراسة وفاء مصطفى محمد كفافى(٢٠١٠) بعنوان :تصور مقترح لاعداد معلم الرياضيات المحترف فى ضوء معايير ترخيص مزاولة مهنة التدريس.

هدفت الدراسة الى وضع نظام خاص لاعداد معلم الرياضيات المحترف لمهنة التدريس بمصر ووضع قائمة بالمعايير الخاصة بالنظام المقترح و التى يمكن ان تسترشد بها برامج اعداد المعلم مع تحديد الفروق بين اراء عينة البحث فى نظام الاعداد المتبع و المعايير المقترحة و قد استخدمت الدراسة المنهج الوصفى و المنهج المسحى وقد توصلت الدراسة الى تحديد قائمة من المجالات الرئيسية و الفرعية اللازمة لاعداد المعلم وأوصت بضرورة وضع نظام لاعداد معلم الرياضيات المحترف يتضمن المتطلبات المراحل والشروط اللازمة لحصول المعلم على رخصة مزاولة مهنة التدريس .

٥–دراسة ماهر محمد(٢٠١١)بعنوان : الاعتماد المهنى وعلاقتة بالتنمية المهنية المستدامة للمعلم فى عصر التدفق العلمى.

هدفت الدراسة الى التعرف على اثار وانعكاسات عصر التدفق المعرفى على الاعتماد المهنى و التنمية المهنية المستدامة للمعلم وتوجية نظر المسئولين الى اهمية وضع معايير لانتقاء المعلمين ومنحهم صلاحية للعمل بمهنة التعليم واهمية وضع معايير لتصميم وتخطيط انشطة التنمية المهنية للمعلمين لضمان تجديد الصلاحية او الترخيص وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفى وتوصلت الى ان جميع الدول تربط بين الاعتماد المهنى والتنمية المهنية المستدامة للمعلمين واوصت بوضع مجموعة من الاختبارات و المعايير لانتقاء افضل العناصر و تشجيعها على الدخول الى مهنة التعليم والاخذ بساسية الترخيص للعمل فى مهنة التعليم .

٦–دراسة اسامة ماهر حسين(٢٠١١) بعنوان : فعالية برنامج تدريبى مقترح لتنمية الكفاءة المهنية لدى معلمة التعليم الاساسى فى مجال القياس و التقويم التربوى فى ضوء نتائج اختبارات الترخيص لمزاولة مهنة التعليم والمعايير القومية لجودة المعلم فى مصر.

هدفت الدراسة الى عرض و تحليل الكفايات المهنية التى يجب ان يمتلكها المعلمون العاملون بالمؤسسات التعليمية فى مجال القياس و التقويم و التعرف على المعايير القومية واهم المؤشرات لجودة المعلم فى مجال التقويم التربوى فى مصر و قد استخدم الباحث اسلوب تحليل النظم كما قدم الباحث الكفايات المهنية التى يجب توافرها فى المعلمين العاملين فى المؤسسات التربوية فيما يتعلق بالقياس و التقويم التربوى وتوصلت الدراسة الى نتائج اهمها انة حقق البرنامج التدريبى المقترح فاعلية بدرجة مناسبة فى تنمية التحصيل المعرفى و الجانب الادائى لمهارات التقويم التربوى لدى معلمى التعليم الاساسى و اوصت الدراسة بضرورة تطوير الاطار المفاهيمى الخاص بالكفاءة المهنية لاختبارات الترخيص لمزاولة المهنة وخاصة فى الشق المتعلق بمحور القياس و التقويم التربوي.

٧-دراسة طلال سعد المطيرى (٢٠١٧) بعنوان :اراء المعلمين تجاه رخصة مزاولة مهنة التدريس.

هدفت الدراسه الى معرفة اراء المعلمين بدولة الكويت تجاه رخصة مزاولة المهنه حتى يتم التمكن من تحديد مبررات تطبيق الرخصة من خلال القيمة التربوية و الفوائد المنشودة واتخذت هذة الدراسة المنهج الوصفى اسلوبا لها وشملت عينة الدراسه المعلمين فى دولة الكويت فى المراحل الدراسيه ابتدائى ومتوسط و ثانوى واوضحت نتائج الدراسه ان اراء المعلمين تعكس موافقه بدرجه واضحه على ان رخصة مزاولة مهنة التعليم ذات قيمه تربويه كما وجد ان اراء المعلمين كانت ايجابيه تجاة الفائدة المرجوة من الرخصة المهنيه للمعلمين كما جاءت اراء المعلمين رافضة فى ان الرخصة المهنيه قد تكون سببا فى الابقاء على المعلم الضعيف وابعاد المعلم المتميز حيث وجدت هذة الدراسه قيمه تربويه مهمه لتطبيق رخصة مزاولة مهنة التدريس لا يمكن الاستغناء عنها فى الوقت الراهن وقد اوصت الدراسة بضرورة الاسراع فى تطبيق رخصة مزوالة مهنة التعليم للمعلم لما لها من دور مهم فى العمليه التعليميه ووضع شروط واضحة واحكام ملزمة بشأن تنظيم عملية الحصول على الرخصه وتجديدها.

٨-دراسة هاشم فتح الله عبد الرحمن (٢٠٢٠): بعنوان الترخيص لمزاولة مهنة التعليم اتجاهاته – معاييره – متطلباته – اساليب تفيذه.

هدفت الدراسه إلى التعرف علي الترخيص لمزاولة مهنة التعليم مفهومه وبدايته

وخاصة في تاريخ الفكر التربوي الاسلامي ووجد أن هناك شروط ومستويات وضعت لمن يمارس مهنة التعليم ومنها * الحصول علي المؤهل العلمي المناسب ، * الاهليه للتدريس ، * التفرغ للتدريس وذلك باعتبارالترخيص أهم الخطوات التي تؤدي إلى تنمية المعلمين مهنياً و تطويرهم وتجديد فكرهم لمواكبة التوجهات العالميه والتغيرات التربويه الهادفه فى المجتمع ثم تناولت اتجاهات الترخيص لمزاولة مهنة التعليم و منها الاتجاه التقليدي و الاتجاه القائم على الاداء ثم ملامح رخصة مزاولة مهنة التعليم في بعض الدول المتقدمه وأهم متطلباتها كما في الولايات المتحده الامريكيه مثل ولاية كاليفورنيا وولاية كنتاكي وولاية ميتشجان و في كندا واستراليا و أهم المؤشرات الايجابيه لرخصة التعليم وبعض اساليب تنفيذ رخصة التعليم.

ب- المحور الثانى: دراسات طالبت بوضع معايير وضوابط لمزاولة مهنة التعليم فى اطار الترخيص المهنى للمعلمين

١--دراسة ابراهيم السيد العويلى (٢٠٠٦) بعنوان: المعلم ومهنة التعليم بين التمهين و التنمية المهنية تحقيقا للتطبيع المهنى.

تضمن البحث معالجة بحثية تحليلية للمعلم و مهنة التعليم من التمهين الى التنمية المهنية الى التطبيع المهنى وقد استخدم المنهج الوصفى فى الوصف و التفسير وعلى ذلك تم توضيح مفهوم المهنة ومعاييرها و البرهنة على ان التعليم مهنة فى مقدمة المهن وان المعلم فى مقدمة الممتهنين وقد اوصى الباحث لضمان نجاح عملية التطبيع المهنى للمعلم ومهنة التعليم ١- ضرورة تمهين التعليم بحيث يصبح مهنه لها خصوصيتها ولا يمارسها الا الشخص الذى تنطبق علية مواصفات المهنى القادر على القيام باعبائها كغيرها من المهن ذات الخصوصيه الشديده مثل الطب و المحاماه و الهندسة ٢- الاخذ بنظام الاعتماد المهنى للمعلم و الذى يستلزم الحصول على ترخيص مزاولة المهنه كشرط اساسى لمزاولة العمل بالتدريس وصمان استمرارية التنمية المهنية للمعلم وان يكون التجديد للترخيص بمزاولة المهنة لمن يحقق تقدما ملحوظا فى الجانب التخصصى و الكفاءه فى التدريس و القدره على التعامل مع تكنولوجيا التعليم .

٢-دراسة منى محمد الجزار (٢٠١١)بعنوان : رؤية مستقبلية لتطوير اعداد المعلم فى ضوء معايير احتراف مهنة التدريس.

هدفت الدراسة لاقتراح رؤية مستقبلية لتطوير اعداد المعلم فى ضوء معايير احتراف مهنة التدريس وقد تم الاشارة الى اهمية هذ التوجة نظرا لطبيعة العصر ووجود فجوة بين النظرية و التطبيق فى برامج اعداد المعلم و أوصت بضرورة توافر مجموعة من المعاييروالتى منها تكوين مهنى يؤمن التفاعل المستمر قبل الخدمة واثناءها مع المستحدثات و التقنيات الجديدة ذات العلاقة * احتراف مهنى منظم يخضع للنمو التطور المستمر * تحديد معايير واضحة تمكن الطالب عند تحقيقة لها من الحصول على شهادة التخرج ويكون مؤهلا للالتحاق بمهنة التدريس *تصميم المقررات الدراسية فى ضوء المعايير المتفق عليها بحيث تعمل على مساعدة الطالب على تحقيق معايير الاداء التى تمكنة من الحصول على الشهادة ورخصة مزوالة المهنة .

٣-دراسة سمير محمد على الرديسى(٢٠١٣) بعنوان : المعايير المهنية للتدريس وضرورتها للتعليم فى السودان.

هدفت الدراسة الى القاء الضوء على اهمية دور المعلم المؤهل فى العملية التعليمية و التطرق لبعض الجوانب التاريخية حول سعى المجتمعات للارتقاء بطرق اختيار المعلمين و التعريف بالمعايير المهنية للتدريس وانواعها وكيفية صياغتها وتحكيمها وضرورة ادخالها فى العملية التعليمية فى السودان لتحقبق الجودة التعليمية قد اتبعت الدراسة المنهج الوصفى واقتراحت بعض الطرق التى قد تساعد فى ادخال المعايير المهنية للتدريس فى العملية التعايمية فى السودان ومن هذة الاساليب انة يمكن ادخال المعايير مع برنامج اعداد المعلم مع التقدم للالتحاق بكليات التربية وان يكون القبول على اساس مجموعة من المعايير تسمى معايير الدخول كما اوصت بضرورة الاستفادة من برامج اعداد المعلم الموجودة فى كثير من الدول مثل البرنامج الذى يتبعة المجلس القومى الامريكى لاعتماد برمج اعداد المعلم حيث يمر منح الاعتماد المهنى للمعلم بثلاث مراحل الاولى هى مرحلة الاعداد و الثانية هى مرحلة الترخيص المؤقت و الثالثة مرحلة التنمية المهنية

التعليق على الدراسات السابقه

قد اتفقت اغلب توصيات الدراسات السابقه على المطالبه بوجود الرخصه المهنيه للمعلمين كشرط اساسى للعمل بمهنة التعليم وضرورة الاسراع فى تطبيق الترخيص المهنى للمعلمين لما له من اثر فى الارتقاء بالمهنة واهمية الترخيص المهنى للمعلمين وان لايسمح للانضمام بمهنة التعليم الا من لديه تصريح بذلك وضرورة وضع شروط واضحه واحكام ملزمه بشأن تنظيم عملية الحصول على الرخصه المهنيه للمعلمين وان نظام الترخيص المهنى للمعلمين غير معمول به فى الدول العربيه .

كما اتفقت اغلب الدراسات على ضرورة تمهين التعليم وانها مهنه لها خصوصيتها ولا يمارسها الا الشخص الذى تنطبق علية مواصفات المهنى القادر على القيام باعبائها كغيرها من المهن ذات الخصوصيه الشديده مثل الطب و المحاماه و الهندسة وعلى ضرورة و ضع معايير وضوابط واضحة ومحدده للعمل بمهنة التعليم .

و طالبت بعض الدراسات بضرورة تحديد معايير واضحة تمكن الطالب اثناء اعداده عند تحقيقة لها من الحصول على شهادة التخرج ويكون مؤهلا للالتحاق بمهنة التدريس و الحصول على الشهادة ورخصة مزوالة المهنة .

ويضيف البحث الحالي بأنه استفاد من توصيات ونتائج الدراسات السابقة فى التأكيد على مشكلته وانه سوف يتم وضع تصور مقترح للتغلب على معوقات و اشكاليات تطبيق الترخيص المهنى للمعلمين لمزاولة مهنة التعليم بالتعليم الثانوى العام في مصر بما يتلاءم مع واقع و امكانات المجتمع المصري.

ثانيا: الدراسات الاجنبية

وتنقسم الى محورين:

١- المحور الاول : دراسات تناولت متطلبات الترخيص المهنى للمعلمين واكدت على اهميته

١-دراسة إيرلي، بينيلوب؛ برازر ، ديفيد س (٢٠٠٥) Earley, Penelope; Brazer, S. بعنوان : السياسة التعليمية بشأن منح المعلمين الترخيص او عدم الترخيص لهم و الآثار المترتبة على هذا النظام.

هدفت الدراسة للتعريف بسياسة كيفية تعيين اوعزل المعلمين عن وظائفهم التدريسيه وذلك من خلال اعطائهم التراخيص لمزاولة المهنه او عزلهم عن استمرارهم فيها وتم ذلك من خلال استبيان تم عرضه لمسؤولي التراخيص في الولاية ، حيث نجد أن معظم الولايات تسمح للمعلمين بإزالة المصادقة على الترخيص ، بحسب رغبتهم على الرغم من أن تفاصيل كيفية القيام بذلك تختلف من ولاية إلى أخرى. خاصة وان هؤلاء المعلمين بالدراسه الحاليه يتعاملون مع تلاميذ من ذوى الاعاقه ،. وأوضحت الدراسه أن هناك حاجة إلى مزيد من الدراسة في المستقبل للتعريف بكيفية قيام النظم المتبعه بالولايه على عدم تنظيم إزالة المصادقة على الترخيص للمعلمين ، ومدى وعي المعلمين بهذا الخيار واستخدامهم له ، وكيف يستجيب المسؤولون عن المدارس والمقاطعات والولاية وصناع القرار بشأن تأييد الترخيص للمعلمين اوإزالته.

٢-درسة (فوجل ، ليندا ؛ ويلر ، سبنسر سي)(Vogel, Linda; Weiler,) 2014)) بعنوان : الإعداد والممارسة لمعايير ومتطلبات الترخيص

هدفت الدراسة الى تحليل المعايير الرئيسية ومتطلبات الترخيص في كل ولاية من الولايات الخمسين في ضوء السباق الفيدرالي وتخصيص أعلى الحوافز للولايات لتعزيز إعداد وممارسة المعايير المتعلقه بمنح الترخيص وممارسة القيادة المدرسية. حيث اعتمدت ١٩ ولاية معاييرمن خلال مجلس اتحاد القيادة التربوية بكل ولايه ، وتشمل المعايير الرئيسية البالغ عددها ٣١ المبادئ الأساسية لمعايير مجلس اتحاد القيادات التربوية لمنح الترخيص لممارسة وقيادة مهنة التدريس ، وتركز متطلبات الترخيص العامة في المقام الأول على المتطلبات الأساسية كالخبرة فى مجال التدريس ، وإكمال البرنامج الذى يلتحق به المتقدم الذى يرغب فى الترخيص ، واجتياز التقييم النهائى من قبل مجلس اتحاد القيادات التربوية بكل ولايه لمنح الترخيص لممارسة وقيادة مهنة التدريس ، وقد توصلت الدرسه الى ان العديد من الولايات لا تحدد أن برامج الإعداد يجب أن تكون معتمدة بشكل كلى من قبل بعض المؤسسات ، ولا تتوافق بالضرورة تقييمات النظام العام المتبع للدولة مع معايير مجلس اتحاد القيادة التربوية لمنح الترخيص لممارسة وقيادة مهنة التدريس.

٣–دراسة (بون ، غاري ؛ ويك ، دونا)(Bunn, Gary; Wake, Donna(2015) بعنوان: العوامل المحفزة لطلاب ما بعد البكالوريا غير التقليديين الذين يتابعون الترخيص المبدئي للمعلم

هدفت الدراسة الى معرفة العوامل المحفزة التي دفعت الطلاب بعد البكالوريا إلى تغيير مهنتهم والحصول على رخصة تدريس أولية. حيث جمع الباحثون بيانات المسح من ٣٤٦ مرشحًا تعليميًا كانوا جزءًا من برنامج درجة الماجستير في الترخيص المصنف بانه اعلى مستوى او البرنامج الاول فى مجال منح الترخيص أو برنامج الترخيص غير التقليدي على مستوى الولاية.و أشارت النتائج إلى أن معظم المرشحين اختاروا الالتحاق بمهنة التعليم لأسباب نبيلة مثل الفرصة لتبادل حبهم للتعلم أو لإحداث تغيير في حياة المجتمع أو الطلاب. ولوحظ أيضًا وجود المزيد من الدوافع العملية مثل الحاجة إلى تغيير مهني أو الفوائد المتوقعة من مهنة التدريس. وفرت نتائج هذه الدراسة رؤى لمنسقي البرامج لتجنيد ودعم المرشحين المحتملين والحاليين على واقع مهنة التدريس.

٤ –دراسة (٢٠١٥) Authoring Institution بعنوان : العرض والطلب للمعلمين: تقرير السنة المالية ٢٠١٥ إلى الهيئة التشريعية بولاية مينيسوتا . (وزارة التربية والتعليم)

هدفت الدراسه الى معرفة العرض و الطلب للمعلمين المرخص لهم لمزاولة مهنة التعليم بولاية مينيسوتا حيث يتولى قسم التراخيص التربوي التابع لوزارة التعليم بولاية مينيسوتا إنتاج تقرير عن العرض والطلب من المعلمين. بموجب النظام الأساسي ، ويجب أن يحتوي هذا التقرير على بيانات تم جمعها عن طريق مسح لمناطق المدارس العامة في مينيسوتا والمدارس المستأجرة ومؤسسات إعداد المعلمين. ويقدم هذا التقرير نتائج تتناول خمسة أسئلة بحثية.. الأسئلة البحثية التي تحفز هذه الدراسة هي: (١) ما الاتجاهات الخمسية في توظيف المعلمين؟ هل تختلف هذه الاتجاهات حسب جنس المعلم / العرق؟ ما هي مجالات الترخيص للنقص والفائض؟ هل تختلف هذه الاتجاهات حسب منطقة الدولة؟ (٢) هل هناك اختلافات في مناطق نقص المعلمين في المدارس المستأجرة والمدارس الريفية والمدارس الحضرية؟ (٣) ما الحواجز التي يرى موظفو المنطقة أنها تضعف من قدرتهم

على توظيف معلمين فعالين؟ (٤) ما هي العوامل التي تشير مؤسسات إعداد المعلمين إلى أنها تؤثر على قدرتهم على إعداد المعلمين الفعالين الآن

٥- دراسة (جيفري ، جيريمي أوين) (٢٠١٩), Jeffery, JeremyOwen

بعنوان : التصورات الذاتيه للمعلمين عن مستويات الاستعداد للعمل بمهنة التعليم خاصة لمعلمى التعليم المهني والفني المرخص لهم في ولاية أوهايو ،

هدفت الدراسه الى معرفة التصورات الذاتيه للمعلمين عن مستويات الاستعداد للعمل بمهنة التعليم خاصة لمعلمى التعليم المهني والفني المرخص لهم حيث أصبحت مطالبة المعلمين بإكمال التقييم القائم على الأداء طريقة شائعة للترخيص للمعلم المبتدئي أو لتقديم ترخيص للعمل بالمهنة. في حين أن بعض المعلمين المرخص لهم تقليديًا يضطرون إلى إكمال نوع من التقييم الاخرالقائم على الأداء للترخيص فى مراحله الأولي ، فإن تأثير وجود المعلمين المرخص لهم بدلاً من ذلك في مجال التعليم المهني والتقني و الذين يكملون الأداءمن خلال التقييم القائم على تجديد الترخيص لم يدرس بعد.

٢- المحور الثانى: دراسات تناولت كيفية تدريب المعلمين عن طريق البرامج التدريبيه المتطوره لمنح الترخيص المهنى للمعلمين:

١-دراسة (دايلي ، ديبي ؛ بون ، غاري ؛ كوتابيش ، أليشيا)

Dailey, Debbie; Bunn, Gary; Cotabish, Alicia(2015) بعنوان : دعوة لتحسين تعليم المعلمين من خلال برنامج تم اعداده للراغبين فى منح الترخيص والعمل بمهنة التدريس من ذوى الخبرات المحدودة فى مجال التعليم .

هدفت الدراسة الى فحص برنامجً يمنح المرشحين الجامعيين خيارات للحصول على شهادة العمل كمعلم. حيث تم تعيين المرشحين في العمل بمهنة التعليم بعد انتهائهم لبرنامج الاعداد لمهنة التعليم و الذين يرغبون فى العمل بهذه المهنه من ذوى الخبرات المحدوده فى مجال التعليم من أجل تزويدهم بترخيص لمهنة المعلم وحصولهم على درجة البكالوريوس الخاصة بهم. واستخدم هذا البرنامج الخبرات الميدانية المبكرة التي تسمح للمرشحين بممارسة مهنة التدريس الذي يركز على الاستفسار خلال فصلهم الأول في

محاولة لتعريفهم لمهنة التدريس وتأمين التزاماتهم بالحصول على ترخيص تدريس في الرياضيات أو العلوم.

٢–دراسة (اولسن –– تيبت – كريستين ((2015 (Olson,Tippett,Christine) بعنوان : اعداد معلم العلوم في دول أمريكا الشمالية.

هدف البحث الى اعداد معلم العلوم في دول أمريكا الشمالية حيث يقدم هذا البحث وصفًا لسياسة تعليم واعداد مدرس العلوم في كندا والولايات المتحدة الأمريكية. حيث يتم التركز فى كل من الولايات المتحده الامريكيه وكندا على المؤهلات والإجراءات للحصول على ترخيص تعليمي أولي ، ومتطلبات تجديد الترخيص و تشير المراجعات إلى أن تعليم معلمي العلوم في كندا والولايات المتحدة الأمريكية يتكون من مجموعة متنوعة من اجل الوصول لغاية التراخيص وتنفيذ والمتطلبات و الحصول على البرامج المطلوبه.

٣–دراسة (كامبل ، كونى ؛ أيالا ، كارلوس كواوتيموك)(Campbell, Conni; Ayala, Carlos Cuauhtémoc(2016) بعنوان : تصورات المعلمين الأوليه لتقييم ادائهم التدريسى فى ولاية كاليفورنيا.

هدفت الدراسه الى معرفة تصورات المعلمين الأوليه لتقييم ادائهم التدريسى فى ولاية كاليفورنيا حيث يسعى تقييم أداء التدريس إلى قياس معارف ومهارات وكفاءات المعلمين خلال مرحلة الاعتماد في تدريبهم. حيث تم تقديم مجموعه من البرامج التدريبيه الاوليه في ولاية كاليفورنيا في عام ٢٠٠٤ مع برامج تجريبية ثم أصبحت إلزامية للمرشحين المسجلين في البرامج الأولية في عام ٢٠٠٨و لذا كان الغرض من هذه الدراسة هو دراسة تصورات المعلمين العاملين حديثا عن قيمة هذه البرامج التدريبيه الاوليه. وهذه الدراسة هي الأولى لاستكشاف تجارب المرشحين الذين كانوا مطالبين باجتياز البرامج التدريبيه الاوليه للحصول على رخصة تدريس.

٤–دراسة (فنتون ، آن ماري) (2016) (Fenton, Anne Marie)بعنوان : ولاية جورجيا تقييم أداء المعلم لمنح الترخيص المهنى لمزاولة المهنه

هدفت الدراسه الى تقييم أداء المعلم لمنح الترخيص المهنى لمزاولة مهنة التدريس ،فمثل معظم الولايات الامريكيه ، اعتمدت ولاية جورجيا حتى وقت قريب على التقييم

بمعرفة المحتوى التعليمى لمنح تراخيص العمل بالتدريس ، إلى جانب التوصية بالترخيص من برامج إعداد المعلمين المرشحين للعمل بمهنة التعليم . حيث يعكس تقييم المحتوى التعليمى فهم المرشحين للمادة التى يقومون بتدريسها، إلا أن القرارات الخاصه بشأن منح الترخيص للعمل بمهنة التعليم لم تعتمد على التقييم المباشر على مستوى الولاية لفعالية التدريس. حيث بدأت طريقة التقييم هذه تتغير في جورجيا في عام ٢٠١٢ ، عندما بدأت الولاية في استكشاف استخدام تقييم الأداء الخاص بالمحتوى للمرشحين من المعلمين للعمل بمهنة التعليم . حيث تنفذ جورجيا اليوم نظام البرامج التدريبيه المتقدمه في جميع برامج الاعداد المتعلق بمهنة التدريس الأولية البالغ عددها ٥٩ في جميع أنحاء الولاية.

٥- دراسة (اوزوجيل ، جامز) (Ozogul , Gamze)(٢٠١٨) بعنوان:

إعداد معلم علوم الحاسب الآلي: دراسة حالة لبرنامج منح الترخيص لتعليم طلاب المعلمين فى مرحلة البكالوريوس.

هدفت الدراسة الى تصميم برنامج لمنح الترخيص للمعلمين لتعليم الكمبيوتر استنادًا إلى إطار نظرية التعلم القائمة على الحداثه . وتتناولت الدراسة أيضًا كيفية الحفاظ على تصورات المعلمين والخريجين فيما يتعلق بقيمة الدورات التدريبيه التي تم إعلامهم في هذا الإطار. بالإضافة إلى ذلك ، تقدم الدراسة بيانات طولية عن أربعة معلمين في مجال الحفظ والذين تابعوا ترخيصهم من برنامج اعداد معلم الحاسب الالى ، وانتقلوا لاحقًا إلى وظائف التدريس. وتوصى الدراسه باقتراحات برامج ترخيص علوم الكمبيوتر المماثلة بناءً على هذه النتائج.

٦-دراسة (دوس سانتوس ، لويس ميغيل)(Dos Santos, Luis Miguel)

(٢٠١٩) بعنوان : التطوير المهني للمعلمين المرشحين بالحصول على الترخيص المهنى قبل الخدمة من خلال نموذج لحل المشكلات .

هدفت الدراسه الى ضرورة التدريب على إستراتيجية التدريس والتعلم الفعالة باعتبارها واحدة من أهم الموضوعات في مجال التطوير المهني للمعلمين.مع ضرورة توفر برامج تدريبيه المعلمين قبل الخدمة كالدورات الدراسية اللازمة ، والخبرات الميدانية ، وتجربة تدريب الطلاب التدريسي لمرحلة ما قبل الخدمة ، والمعلمين المحتملين ، والمعلمين المهنيين الذين

يبحثون عن حالة الترخيص الأولي للعمل بمهنة التعليم . حيث طبقت الدراسة الحالية تقنية الندوة على النحو الموصى به في "نموذج حل المشكلات من أربع خطوات" مع موضوعات المناقشة المستهدفة على عينه عددها ١٢ من المعلمين الذين يتم اعدادهم قبل الخدمة في أحد برامج دبلوم الدراسات العليا في التعليم. وأشارت النتائج إلى ضرورة التطوير المهنى للمعلمين بالإضافة إلى الدورات الدراسية العادية والخبرات الميدانية وخبرات التدريب اثناء الخدمه .

٧–دراسة (كرومبو ، ماتي ؛ كامبل ، يعقوب ؛ اريكسون ، اليشا)(Mattie; Campbell, Jacob; Erickson, Alisha)(2019 بعنوان:

تجربة البرامج التدريبيه المتطوره لتعليم المعلمين والترخيص لمزاولة مهنة التعليم .

هدفت الدراسه الى تجريب بعض البرامج التدريبيه المتطوره لمنح الترخيص لمزاولة مهنة التعليم حيث أنه فى يناير ٢٠١٩ ، طُلب من مرشحي المعلمين في ولاية تينيسي اجتياز البرامج التدريبيه المتطوره للحصول على رخصة التدريس. على مدار السنوات القليلة الماضية ، أصبحت البرامج التدريبيه المتطوره لتعليم المعلمين و الترخيص لمهنة التعليم هو المعيار الذي تقيّم به العديد من الولايات استعدادات المعلم. لقد أدى التبني السريع لـ هذه البرامج على مستوى البلاد إلى إثارة نقاش حول ما إذا كان يعد أو لا يعد مرشحي المعلمين لمهنة التعليم. تم تجربة تعليم المعلمين و الترخيص لهم عن طريق البرامج التدريبيه المتطوره كتقييم لاستعداد المعلمين. حيث أجرى الباحثون مقابلات فردية ، ومقابلات لمجموعات ، وجدوا أن تصورات كل مجموعة مشاركه تم تغييرها بعد الانتهاء من برنامج تعليم المعلمين ومنح الترخيص المهنى لهم من خلال البرامج التدريبيه المتطوره على انه مفيد ، بمعنى أنه يغطس المرشحين من المعلمين في حرفة التدريس .

تعليق على الدراسات السابقه

اتفقت اغلب الدراسات السابقه على اهمية الترخيص المهنى للمعلمين ووضع المتطلبات المتعلقه بالترخيص المهنى و الشروط و المعايير الواجب توافرها للحصول على الترخيص المهنى للمعلمين كما ان معايير الترخيص المهنى للمعلمين تختلف من ولايه الى اخرى ومن مرحله تعليميه الى اخرى

كما اوضحت بعض الدراسات السابقه التصنيفات المتعلقه بالترخيص المهنى للمعلمين وقد اتفقت جميعها على ان برنامج درجة الماجستير فى الترخيص مصنف بانه اعلى مستوى او البرنامج الاول فى مجال منح الترخيص اوبرنامج الترخيص غير التقليدى .

كما اتفقت اغلب الدراسات على انه لابد من اكساب الراغبين فى منح الترخيص المهنى للمعلمين العديد من البرامج التدريبيه المتنوعه لتحسين تعليم المعلمين

و ضرورة توافر مجموعة من المتطلبات الاساسيه و التى يجب ان تتوفر لدى الراغبين فى منح الترخيص المهنى للمعلمين كالمؤهلات الدراسيه و الاجراءات اللازم اتباعها ومتطلبات تجديد الترخيص كما انه من الشروط الاساسيه لمنح الترخيص المهنى للمعلمين اجتياز البرامج التدريبيه المتطوره وهو المعيار الذى تقيم به العديد من الولايات استعدادات المعلم بعد الانتهاء من البرامج الاوليه وذلك للتطوير المهنى للمعلمين المرشحين بالحصول على الترخيص قبل الخدمه.

ويضيف البحث الحالى بانه استفادة من الدراسات السابقه فيما يتعلق بالاجراءات المتعلقه بمنح الترخيص المهنى للمعلمين كاجتياز الدورات التدريبيه المتطوره ونوعية المؤهلات ومتطلبات تجديد الترخيص و التقييم الدورى للمعلم وفيما يتعلق بمتطلبات الترخيص فى بعض الولايات الامريكيه و بعض المعايير المتعلقه بالترخيص ومستويات وتصنيفات الرخصه المهنيه للمعلمين و بعض الانظمه المعمول بها فى سياسة عزل وتعيين المعلمين فى الولايات المختلفه.

وان البحث الحالى يختلف عن الدراسات السابقه فى انه سوف يتم وضع تصور للتغلب على معوقات و اشكاليات تطبيق الترخيص المهني لمزاولة مهنة التعليم بالتعليم الثانوي العام في مصر بما يتلاءم مع طبيعة و امكانات المجتمع المصرى.

- **خطوات البحث : سار البحث وفقاً للخطوات التالية:**

١-الاسس الفكرية الترخيص المهني لمزاولة مهنة التعليم .

٢-الخلفية التاريخية للترخيص المهني لمزاولة مهنة التعليم .

٣-معوقات واشكاليات تطبيق الترخيص المهني للمعلمين بالتعليم الثانوي العام في مصر .

٤- التصور المقترح للتغلب على معوقات و اشكاليات تطبيق الترخيص المهني لمزاولة مهنة التعليم بالتعليم الثانوي العام في مصر.

الاسس الفكرية للترخيص المهني لمزاولة مهنة التعليم

أولاً : مفهوم الترخيص المهني لمزاولة مهنة التعليم

تعريف الترخيص لغوياً:

هو الاذن لممارسة عمل ما(المعجم العربى الاساسى، ١٩٨٩، ٥١٣)

(ر،خ ، ص)فالراء والخاء والصاد أصل يدل على لين وخلاف الشده فالرخصه فى الامر خلاف التشديد فيه ورخص له فى الامر : أذن له فيه بعد النهى والاسم الرخصه ومن ذلك رخص السعر إذاً سهل ويسر أورخصه وأرخص إرخصاً إذًا سهله ويسره

كما ان الترخيص هوإعطاء التصريح لشخص هو السماح له بعمل الشيئ و امتلاكه لتصريح او ترخيص ذلك وهو ايضاً الاذن الذى تمنحه جهه رسميه لشخص لمزاولة مشروع معين وهو غير قابل للنقل .

والرخصه هى التسهيل فى الامور و التيسير فى الشروع ، ما يغير من الامر الاصلى الى يسر ويخفف والرخصه هى اذن تبيح به الحكومه لحامله لمزاولة عمل ما او استعمال شئ ما كرخصة السياره (مجمع اللغه العربيه ،٢٠٠٤، ٣٣٦)

اما المعنى الاصطلاحى للترخيص لمزاولة مهنة التعليم :

حيث تعددت التعريفات الاصطلاحيه للترخيص لمزاولة مهنة التعليم ومنها:

إن الترخيص licensure : هواليه تنظيميه تهدف الى التأكد من ان كل معلم يدخل الى الفصول الدراسيه لتعليم الطلاب ويمتلك الحد الادنى من المعايير اللازمه لمزاولة المهنه. (Libman Zipora, 2012 , p 151)

فالترخيص يعد من الضمانات التى يستند اليها فى إلحاق المعلم بمهنة التعليم وتأكيداً على أمانته ورعايته للمتعلمين وتطوره الدائم فى مجال تخصصه .

إذاً فهي " وثيقة عمل تتبناها جهة رسمية . يزاول بموجبها المعلم مهنة التدريس لمدة محددة, يتم فيها احتساب النقاط المكتيبة عن طريق الأنشطة التربوية التى مارسها المعلم ذاتياً او من خلال التنسيق مع المشرف التربوى. (عبدالله حمود الجميل,٢٠٠٨، ٣٩)

"كما أن الترخيص المهني للمعلمين هي العملية التى يسمح بمقتضاها للفرد المتخرج من النظام التعليمى وحاصل على مؤهل دراسى بممارسة العمل بمهنة التعليم فى تخصص تعليمى محدد والاستمرار فيها, وهو فى ذلك ينطوى على بعد قانونى ومضمون أخلاقى يتمثل فى حماية المواطن "المتعلم "من المعلمين غير الأكفاء وحماية المهنة من الدخلاء, ما يجعله أعم وأشمل من إجازة التدريس". (جاسم الكندرى وهانى فرج ٢٠٠١، ١٣)

التطور التاريخى للترخيص لمزاولة مهنة التعليم :

نشأة الترخيص لمزاولة مهنة التعليم:

إن مفهوم الترخيص للتعليم هو فى الاصل صناعه عربيه يعود تاريخها الى القرن التاسع الميلادى وذلك عندما كان طالب العلم فى الجزيره العربيه متجولا وكانت الدراسه المتحركه احدى قواعد تحصيل العلم عند العرب القدامى وقد اسست الهجره المستمره عند طلبة العلم الى بلوغ الاجازه او الاذن بالتعليم وكانت هذه الاجازه هى الشهاده التى يمنحها الاستاذ للطالب الذى انهى برامج الدراسه التى بدأها معه وكانت هذه الاجازه تعطى الحق لحاملها بأن يعلم المواد التى درسها على يد الاستاذ مانح الاجازه . (سمير جرار ونخله وهبه، ٢٠٠٧ ، ٢٢٠)

وكان الغرض فى المقام الاول و المعرفه التربويه فى المقام الثانى من نظام الترخيص المهنى للمعلمين وهو ضمان توافر الحد الادنى من الجوده و الكفاءه لدى المعلمين الجدد وكان المبرر وراء ظهور هذه الفكره فى المجتمع الامريكى الاعتقاد السائد ان المعلمين مثلهم مثل الاطباء و المحامين يتحتم عليهم الحصول على تراخيص لمزاولة المهنه من اجل ضمان جودة المنتجات التى يقدمونها و التى تتمثل فى اولئك الطلاب الذين يقومون بالتدريس لهم .

Roth David swail , Waston,2000,p)

52

ففكرة الترخيص المهنى للمعلمين لم تكن حديثه فى المجتمع الامريكى ولكنها فكره قديمه ترجع جذورها الى الحقبه الاستعماريه وكان شائعا انذاك ضرورة ان يحصل كل من يرغب فى العمل بالتدريس على الاعتراف من واحد او اكثر من رجال الدين ولم يعط

الاهتمام فى البدايه لحجم المعلومات والمهارات والخبرات التى يمتلكها الفرد ،وللنجاح فى التدريس وانما انصب التركيزعلى كونه شخصيه سويه مستقيمه وعندما انتقلت سلطات الترخيص المهنى من الكنيسه الى السلطات المدنيه فى القرن التاسع عشر توسعت معايير الترخيص لتشمل المعرفه الاكاديميه. (Angus&Mirel,2001p,4)

وفى اطار تنامى الاهتمام بقضية تمهين التعليم و الترخيص المهنى للمعلمين تأسس عام ١٩٨٧ المجلس الوطنى للمعلمين للمعايير لمهنة التدريس National board for professional teaching standards كهيئه مستقله غير ربحيه وغير حزبيه وغير حكوميه بهدف النهوض بجودة ونوعية التعليم من خلال وضع معايير مهنيه للتدريس الفعال وانشاء نظام تطوعى للترخيص المهنى للمعلمين الذين سيوفون شروط ومعايير الترخيص و الاستفاده من المعلمين الحاصلين على الترخيص فى الجهود التطوعيه للاصلاح التعليمي.

National board for professional teaching standards about us , august ,4 2011.

وقد اكدت حركة الاصلاح فى التعليم واعداد المعلم التى بدأت فى الثمانينات بمختلف دول العالم على ان منح رخصة مزاولة مهنة التدريس قد تطور وفقا لثلاثة مراحل:

* الاولى واكدت على ضرورة استخدام الاختبارات لمنح تراخيص مزاولة المهنه وقد تكون اختبارات قوميه على مستوى الدوله و عالميه فى حالة الاعتماد الوطنى national accreditation حيث يقوم المجلس القومى لاعتماد المعلمين بمهمة اعتماد المعلمين national council for accreditation of teacher education ثم فى المرحله الثانيه وبدأ التحول الى تقييم اداء المعلم من خلال تصميم ادوات لتقييم ادائه وتحديد الكفايات اللازمه له لممارسة المهنه وتضمنت هذه الادوات اختبار منح شهادة التدريس بحيث تتضمن ثلاثة مجالات الاول: اطار عام لمعلومات المعلمين المبتدئين ومهارتهم مع تحليل الاداء التدريسى وتحديد درجته و الثانى : يتضمن المهارات الاكاديميه الاساسيه و الثالث تقيس المعلومات عن الماده التى يدرسها المعلم وفى المرحله الثالثه : برزت حركة تقييم الاداء اعتمادا على المعايير. performance based standards (كمال عبد الحميد زيتون ، ٢٠٠٤ ،ص١٢٣، ١٢)

وتعتبر الولايات المتحده الامريكيه من اوائل الدول التى طبقت تمهين التعليم عام ١٩٨٧ وطبقت نظام الاعتماد المهنى للمعلم فى جميع ولاياتها واصبحت رخصة التعليم شرطا لازما لكل معلم للسماح له بممارسة مهنة التعليم ويعتقد الكثير من المربين ان هذا الاجراء اسهم بفاعليه فى تعزيز مكانة التعليم فى الولايات المتحده الامريكيه وجعلها تحافظ على هويتها التنظيميه و التعليميه و الاجتماعيه والثقافيه و العسكريه .(محمد الزمل البشير، ٢٠١٢، ٦)

اما الان فتعد الولايات المتحده الامريكيه من الدول السباقه فى مجال الترخيص لمزاولة مهنة التعليم حيث بدأت فكرة الترخيص بالتنفيذ الفعلى فى مطلع الثمانينات عندما واجهت الولايات المتحده الامريكيه عجزا كبيرا فى معلمى الرياضيات حيث اضطرت بعض الولايات الى مواجهة هذا العجز من خلال ما يسمى باجازة التدريس البديل للطلاب وقد شهدت الولايات المتحده الامريكيه حركه لم يسبق لها مثيل تدعو الى اصلاح قطاع التربيه و التعليم منذ نشر تقرير امه فى خطر ١٩٨٣ اذ حذر التقرير من التعليم ضئيل الجوده ودعا بشكل صريح الى الحاجه الى الاصلاح التربوى وتحديات ما يجب عمله لاصلاح و تحسين اوضاع مدارس امريكا من حيث اعادة النظر فى المناهج ورفع مستويات الطلاب المعرفيه و المهاريه وتغيير طرق اعداد المعلم وتأهيلهم وضوابط ومعايير للترخيص لهم لمزاولة هذه المهنه (Forrest Beverly ,2005 ,155)

وفي عام ١٩٩٦ أصدرت اللجنه القوميه للتعليم ومستقبل امريكا تقريرها العام فى سبتمبر Nationa commission on teaching and American future))(NCTAF بعنوان التعليم من اجل امريكا وقد شدد على ضرورة ان يتخرج المعلمون من كليات اعداد المعلمين شريطة ان يكون معتمدا اكاديميا ومهنيا ونادت هذه اللجنه بالاتى :

- أعتبار المجلس القومى لمعايير التدريس المهنيه عنصرا هاما فى اصدار الشهادات وتراخيص للمعلمين لمزاولة مهنة التعليم كما تمثل معاييره ثوره فى اعداد المعلم وتقييمه
- انشاء مجلس مهنى بكل ولايه يضع السياسات لاعداد المعلم وتأهيله وتقيمهه ومنحه رخصه للتدريس وذلك بالتنسيق مع المجلس القومى .

.National commission on teaching and American future, 1996,p 90

وحتى تكون كافة المعلومات المتعلقه بمتطلبات الترخيص متاحه لكل راغب فى التقدم لشغل وظيفة معلم تم انشاء الرابطه الوطنيه للترخيص للتدريس National association of state direction of teacher education and certification و التى تعد احد اهم المصادر المعتمده والموثوق فيها فى كل ولايه من الولايات الامريكيه كما تصدر جامعة شيكاغو دليلا بعنوان متطلبات الترخيص Requirement for certification والذى يعد هو الاخر من المصادر الاساسيه للمعلومات المتعلقه بالترخيص لممارسة مهنة التعليم (جاسم يوسف الكندرى وهانى عبد الستارفرج ،٢٠٠١، ٣٣)

وفى عام ٢٠٠١ رفعت الولايات المتحده الامريكيه شعار no child left behind و الذى يعنى اتاحة الفرصه التعليميه المتساويه لجميع التلاميذ ذوى الجنسيات و الثقافات و القدرات المختلفه من خلال معلم مؤهل وكفء ويهتم برعاية وتعليم تلاميذه يستطيع ان يمكن التلاميذ رغم تباينهم من النجاح وتحقيق الاهداف المنشوده ولبلوغ ذلك الهدف لزم الامر اعداد معلم رفيع المستوى وفقا لمعايير اهمها :

١–الحصول على درجه جامعيه .

٢–الحصول على رخصة مزاولة مهنة التدريس.

٣–التمكن من الماده العلميه من خلال اجتياز اختبار فى الكفايات المهنيه المرتبطه بمادة تخصصه الماده التى يقوم بتدريسه.

(Kuechey Kissock ,2004, pp. 1;6)

وبذلك تعتبر الولايات المتحده الامريكيه من الدول الرائده فى مجال الترخيص لمزاولة مهنة التعليم مما جعل الدول الاخرى كاليابان وكندا و المملكه المتحده تحزو حذوها وتستفيد من تجربتها فى هذا المجال ادراكا منها بأهمية النهوض بالتعليم باعتباره الاساس الذى تبنى عليه الدول الحديثه. (احمد عبد الفتاح الزكى ،٢٠٠٦)

اهداف وفوائد الترخيص لمزاولة مهنة التعليم :

ان الترخيص لمزاولة مهنة التعليم يهدف الى وضع ضوابط لمهنة التعليم وفق معايير ومستويات ادائيه تكفل الحد الملائم من الكفايات الاكاديميه و المهنيه اللازمه للمعلم لاداء دوره بكفاءة وفعاليه .

"الى جانب ذلك يمكن القول بان فكرة الترخيص لمزاولة مهنة التعليم تنطلق من فلسفة الجوده و التمكن فى الاداء وحتمية التحسين و التطوير العلمى اذ انها تشكل ضابطا للنوعيه فى يرامج تربية المعلمين ويشعر المعلمون بانهم مهنيون ذو استقلاليه ومكانه فى المجتمع مثلهم مثل سائر ممارسى المهن المرموقه كالطب و الهندسه و المحاماه وتزيد من دافعيتهم وتقضى على المقوله الشهيره ان التعليم مهنة من لامهنة له و بالتالى يرفع مكانتهم الاجتماعيه ويحفظ للمهنه هيبتها" (محمد ابراهيم عطوه مجاهد ،٢٠٠٢ ، ٣٣٦)

فالانظمه الخاصه بمنح رخصة التعليم تهدف الى التأكيد على ان الافراد الذين يمارسون مهنة التعليم يتمتعون بالمتطلبات الخاصه بهم ولديهم من المعرفه و المهارات ما يجعلهم يستحقون ان يمنحوا رخصة مزاولة المهنه كما يحقق هذا النظام عنصر امان للمجتمع يتمثل فى التأكيد على ان المؤهلين من المعلمين فقط هم الذين يسمح لهم بدخول المهنه ومزاولتها.(كمال عبد الحميد زيتون ، ٢٠٠٤،١٢٢)

كما يعد الترخيص لمهنة التدريس مجالا لرفع كفاءة مستوى المهنه وجعل المعلمين على تواصل مستمر مع ما يستجد فى مجالهم و فى المجالات الثقافيه الاخرى.

(حمدان احمد الغامدى ،٢٠٠٧، ٧٥)

اذ يهدف الترخيص المهنى للمعلم بشكل عام الى تحديد مستويات المعلمين بغية تسهيل عملية تقييمهم كلا حسب كفاءته ومن ثم مكافاتهم وترقيتم او اتخاذ اساليب تدريبيه للضعاف منهم و الاستغناء عن غير القادرين على الاستمرار بالمهنه فلا مكان للمجامله على حساب المتعلمين فمهنة التعليم مهنه ساميه تتعلق بمستقبل الامه و نهضة ابنائها.(احمد سعد المنيفى، ٢٠٠٩)

ان للرخصه قيمه فى رفع القيمه المهنيه لهذه المهنه اسوة بباقى المهن فالرخصه تعزز من النظره المجتمعيه للمعلم على انه متمكن ومتخصص وذو مكانه رفيعه بالاضافه

الى ذلك فهى تحد من ظاهرة الغش و التزوير ان صح التعبير من قبل بعض مدعى المهنه فى وقتنا الراهن من مروجى الدروس الخصوصيه من غير المتخصصين .

كما أن الرخصه وسيله لخلق بيئه تنافسيه ايجابيه بين المعلمين حيث لايوجد اى شخص يرغب فى ان يكون اقل من زملائه وان يشعر بالفشل امامهم مقابل نجاحهم و بالتالى تحفز المعلم ليطور نفسه ويسهم فى تعزيز الجوانب المهنيه ويصلح ما يحتاج الى اصلاحه بهدف اتقان المعايير المهنيه بكفاءه عاليه للحصول على الرخصه او تجديدها اسوة بزملائه .

ان للترخيص طبيعه اجباريه او الزاميه من منطلق انه يهدف الى حماية الجمهور من الممارسين غير الاكفاء وعليه فان مصطلح اجازة التدريس يعد خطأً فى التسميه على اساس ان ممارسة التدريس تتضمن مطلبا قانونيا هو حماية المواطنين من المعلمين غير الاكفاء ، ذلك ان عدم الكفاءه ليس عيبا ونقيصه فحسب بل هو خطر يهدد الاخرين فالمعلم غير الكفء يشكل خطرا على حياة الاطفال ومستقبلهم شأنه فى ذلك شأن الجراح غير الكفء مما يمثل خطر على حياتنا .(هانى عبد الستار فرج ،١٩٩٨، ٣١٩)

فالترخيص علامة جوده تمنح بعد تقييم دقيق للممارسه و التأكد من تحققها للمعايير

كما انه ايضا من اهداف الترخيص رفع مستوى الاداء و التحصيل وتحسين جودة التعليم و التعلم و ضمان تحقيق جميع العاملين فى المدارس للمعايير المهنيه الوطنيه

"فضمان تحقيق المعايير المهنيه الوطنيه من خلال نظام الرخص المهنيه المحدث سوف يدعم المسارات المهنيه للمعلمين وقادة المدارس الامر الذى سيمنحهم مزيدا من الشفافيه و الوضوح فى نظام المدارس المستقله وذلك باتباع الخطوات اللازمه فى تحقيق المتطلبات و الجدير بالذكر ان هناك ارتباط وثيق بين الرخصه المهنيه و التقدم الوظيفى حيث ان الحصول على الرخصه المهنيه يعد شرطا اساسيا للتقدم الوظيفى . (سياسة الرخص المهنيه للمعلمين وقادة المدارس ، ٢٠١٥، ٣).

كما ان رخصة المعلم تهدف لاستقطاب كفاءات تربويه متميزه تواكب الاتجاهات العالميه فى تربية الاجيال وتحقيق منتج تعليمى عالى الجوده يحاكى متطلبات المستقبل و الثوره الصناعيه الرابعه لاسيما ان مستجدات ومسارات تطوير التعليم عالميا فرضت ادوار

جديده للمعلمين حيث لم تعد العمليه التعيلميه مقتصره على جودة الاداء و القدرات على ممارسة الماده العلميه حيث تسهم رخصة المعلم فى بقاء افضل العناصر التربويه فى الميدان.

أن رخصة المعلم تركز على التطوير المستمر للمعلمين، ورفع مستوى كفاءتهم المهنية، فضلاً عن حصر قدراتهم المختلفة، واستثمار الكادر المتميز؛ للتطوير في دعم العملية التعليمية، ودفع المختصين للإبداع في مجال اختصاصهم.

كما أن رخصة المعلم تعد تعزيزاً لدوره؛ وضماناً لاستمرار التنافسية في مختلف التخصصات التعليمية، فضلاً عن تحسين المدخلات؛ من خلال المعايير، التي تضمن بقاء المعلم وقائد المدرسة القادرين على تطوير معارفهما ومهاراتهما المهنية . (وزارة التربيه و التعليم ،الامارات العربيه المتحده، ٢٠١٥، ٢٧)

إن رخصة المعلم تهدف إلى الارتقاء بالتعليم، وجعله مهنة واضحة المعالم، كما أنها تشكل الأساس المناسب لعمليات إصلاح وتطوير عملية التعليم والتعلم؛ إذ إن الترخيص يشكل ضابطاً للنوعية في برامج تربية المتعلمين، لاسيما أن نتائج الدراسات العالمية أثبت أن المعلمين الذين يتم اختيارهم باستخدام اختبارات الترخيص لمزاولة مهنة التدريس، أفضل من المعلمين، الذين تم اختيارهم بالمؤهلات العلمية أو بعدد سنوات الخبرة؛ فالترخيص آلية يضمن من خلالها النظام التعليمي امتلاك مربي الأجيال، القدر الأساسي من المعارف والمهارات الفنية المطلوبة؛ للتعيين في الوظيفة أو الاستمرار في شغلها.

فالترخيص لمزاولة مهنة التعليم يهدف إلى وضع ضوابط لمهنة التعليم وفقاً لمعايير و مستويات أدائيه تكفل الحد الملائم من الكفايات الاكاديميه و المهنيه اللازمه للمعلم لاداء دوره بكفاءه و فعاليه وهذه المعايير قد تصدرها هيئات او منظمات او جهات مهنيه متخصصه و التى من خلالها يسمح لهؤلاء الافراد الراغبين فى الالتحاق بالعمل بمهنة التدريس فى الحصول على الترخيص و مزاولة المهنه و تختلف هذه المعايير وفقاً لطبيعة المراحل الدراسيه و البيئات التعليميه التى يعمل بها المعلم كما أنها تختلف من بلد ألى اخر وتتناسب مع طبيعة المجتمع و نظام التعليم فيه.

وتستهدف إجراءت الاعتراف والترخيص ضمان أن يكون المرشحون للمهنة قد أتقنوا المعرفة التى يحتاجونها لممارستها على نحو مسئول ، ويضع أعضاء من المهنة الاختبارات التى تطبق فى

ضوء معايير عالمية ، وتضم عادة المعرفة التخصصية ، ومكونات الأداء التي تتعلق بالممارسة والتطبيق فى المجال ، والذين يحققون هذه المستويات ويجتازون هذه الاختبارات يحصلون على ترخيص لمزاولة المهنة، ولا يسمح للممارسين الآخرين الذين لم يحققوا هذه المستويات بمزاولة المهنه www.alkhaleej.ae/supplements/page/d0b78dda-9d40-4631-9e8a-d1cce3b0e80f#sthash.gIQODcVK.dpuf.

فوائد الرخصه المهنيه للمعلمين:

١-الارتقاء بمستوى تعليم الطلبة، في ضوء الممارسات الحديثة والعالمية.

٢-التركيز على التطوير المستمر للمعلم ورفع مستوى كفاءته المهنيه .

٣--تسليط الضوء على الكفاءات المتميزه فى مجال التعليم .

٤-الوصول الى المعايير العالميه فى التعليم المتقدم*

٥-حصر القدرات المختلفه للمعلمين.

٦-استثمار الكادر المتميز للتطوير فى دعم العمليه التعليميه.

٧-دفع المختصين للابداع فى مجال اختصاصهم . (وزارة التربيه و التعليم ،الامارات العربيه المتحده ، ٢٠١٥، ٢٧)

٨-الارتقاء بمخرجات مهنة التعليم .

٩-التزام منسوبى مهنة التعليم بكل المعايير الخاصه بمهنة التعليم .

١٠-وضع برامج تدريبيه ذات جوده عاليه قبل و اثناء الخدمه .

١١-التقييم المستمر و المفاضله بين المتقدمين لمزاولة مهنة التعليم قبل الخدمه .

١٢- التخلص من العوائق و البعد عن الروتين و الحرص على مواجهة واقع مختلف وتوفير الاجواء المناسبه لتحقيق الاهداف .

١٣- التوعيه الاعلاميه بمكانة المعلم و الحث على تصديره ورفع مكانته ادبيا ومعنويا.

١٤- اختيار افضل الكوادر لهذه المهنه وليس فقط لسد العجز. (اسامه ماهر حسين ،٢٠٠١ ، ٢٣٩)

١٥-الأرتقاء بمهنة التعليم والحفاظ على هيبتها:

١٦-التأصيل القانونى لعمل المعلم:

معوقات واشكاليات تطبيق الترخيص المهني لمزاولة مهنة التعليم بالتعليم الثانوي العام في مصر :

إن الاشكاليات و المعوقات التى قد تواجه عمليات تطبيق الترخيص لممارسة مهنة التعليم يمكن تقسيمها إلى:

(١) الاشكاليات و المعوقات المتعلقة بالمعلمين أنفسهم :

هناك بعض الاشكاليات التى تواجه تطبيق الترخيص والتى تتعلق بالمعلمين أنفسم وتلك الاشكاليات تتمثل فى الآتى:-

١-عدم ارتياح بعض المعلمين والقيادات التعليمية لنظام الترخيص المؤقت لأنه سوف يجبرهم على بذل المزيد من الجهد فى السعى لتطوير مهاراتهم وآدائهم , بالإضافة إلى خوفهم على استقرارهم الوظيفى (محمد عطوه مجاهد،٢٠٠٢، ٣٤٢)

.٢-افتقار المعلمين لثقافة الجودة أو ثقافة الاعتماد , فغالبية أفراد المجتمع يفضلون العمل المريح وتميل إلى الكسب السريع بأقل مجهود. (محمد عطوه مجاهد، ،٢٠٠٢ ٣٤٢)

٣- رفض بعض المعلمين لهذا النظام لتشككهم بأن الهدف منه التخلص من عدد من المعلمين وإحلالهم بمعلمين صغارالسن نظراً لانخفاض مرتباتهم كأحد الوسائل المتبعة فى تخفيض نفقات التعليم. (على صالح جوهر،٢٠٠٢، ٢٢)

٤- وجود أنواع متعددة بين المعلمين :

١-عام و فنى ٢- علمى ونظرى

٣-خاص وجكومي ٤ - مؤهلين تربوياً وغير مؤهلين تربوياً.

٥-. الاعتماد على الأقدمية والخبرة الطويلة.

٦- ضعف قدرات المعلمين البحثية والنقدية فى تقديم التقارير وإجراء البحوث.

(٢) الاشكاليات و المعوقات المتعلقة بنظام التطبيق :

يواجه تطبيق نظام الترخيص لممارسة مهنة التعليم اشكاليات تتعلق بنظام التطبيق ذاته وقد ترجع تلك الاشكاليات لحداثة هذا النظام فى مصر ويمكن ايضاح تلك الاشكاليات فيما يلى :- (محمد عطوه،٢٠٠٢ ، ٣٤٣)

١-. ندرة الخبرة العملية بنظام الترخيص وتعدد الجهات المتوقع اشتراكها فى عملية التنفيذ , وما قد يحدث بينها من تضارب واختلاف فى وجهات النظر.

٢- صعوبة تحديد وتوصيف منظومة الترخيص للمعلم بما فى ذلك صعوبة التحديد الدقيق لنوعية وطبيعة المستويات المعرفية والمهارية التى يتعين على المعلمين تحقيقها لنيل الترخيص أو تجديده حيث يوجد جوانب معنوية وكيفية متعددة يصعب تقنينها.

٣. تعدد وتشابك المتغيرات ذات الصلة بهذا الموضوع , فهناك المعلمون القدامى والمعلمون حديثو التخرج , وهناك المؤهلون تربوياً وغير المؤهلين , وهناك أصحاب المؤهلات العليا وأصحاب المؤهلات المتوسطة , وهناك من يمارسون المهنة بشكل غير رسمى من خلال الدروس الخصوصية.

٤. غياب الهياكل الوظيفية والتنظيمية التى يتعين عليها فهم واستيعاب هذه الأفكار الجديدة والمشاركة فى تطبيقها على مستوى المدارس والإدارات والمحافظات.

٥- تطبيق هذا النظام قد يقلل من فرص الحصول على معلمين فى بعض التخصصات التى تحتاجها المدارس الفنية, والصناعية القادمين من قطاع الأعمال والصناعة, ويعملون بدوام جزئى (لبعض الوقت),للاستفادة من خبرتهم فى هذا المجال (Bartlett, J. E., 2002, p.1)

٦- يرى البعض أن زيادة وتعقيد متطلبات الحصول على ترخيص بمزاولة مهنة التعليم أمر غير مستحب لأنه يقلل من عدد راغبى الانضمام لمهنة التعليم , مما يقلل من فرصة الاختيار للمعلم الأفضل , وأن مديرى المدارس أقدر على تحديد جودة وكفاءة المعلم من خلال نتائج طلابه.الأمر الذى يمكن قياسه من خلال اختبارات الحصول على رخصة التدريس. (Podgursky, M., 2005, p.22)

٧-التشكك فى مدى موضوعية وشفافية الجهة التى تقوم بمنح الترخيص وتدخل الوساطة والمحسوبية. (فاروق عبده حسن فلية ، ٢٠٠٧، ٢٨٢)

٨-يؤدى المعلمين أعمال إضافية غير العمل المدرسى مما يؤدى إلى انشغالهم وعزوفهم عن المشاركة فى إجراءات الترخيص لممارسة مهنة التعليم.

٩-عدم تحديد الهيئة المانحة للترخيص لممارسة مهنة التعليم على الرغم من وجود:

أ) كليات التربية التى تقوم بعمليات إعداد المعلم قبل الخدمة وتدريبه أثناء الخدمة وإعداد التخصصات الإدارية وتمنح المتخرجين منها شهادة الحصول على البكالوريوس فى التخصص الأكاديمى والتربوى أو شهادة الليسانس فى التخصصات الأدبية والتربوية.

ب) نقابة المعلمين العامة والنقابات الفرعية فى المحافظات والتى يقتصر دورها على تقديم الخدمات للمعلمين وهى قاصرة عن أداء دورها فى النمو المهنى للمعلم .

ج) وزارة التربية والتعليم ومديرياتها وإداراتها المنتشرة على مستوى الجمهورية على الرغم من وجود إدارات للمتابعة والتقويم والجودة والتدريب إلا أنها ما زالت قاصرة عن القيام بأدوارها.

د) الهيئة القومية للإعتماد وضمان جودة التعليم وهى هيئة مستقلة تابعة لرئيس الوزراء إلا أن الهيئة ما زالت فى مرحلة الاهتمام بالاعتماد المؤسسى نظراً لضخامة أعداد المدارس والجامعات وقدرة الهيئة على القيام بالمهام والوظائف المطلوبة منها.

١٠ -الفجوة الواسعة بين موقف الأكاديميات المهنية للمعلمين في كثير من دول العالم الآن من تطبيق نظام الترخيص للمعلم بمزاولة المهنة (ونظام الاعتماد المهني للمعلم), حيث خطت تلك الأكاديميات خطوات واسعة وجادة ومنظمة في هذا المجال, وبين موقف الأكاديمية المهنية للمعلمين في مصر في هذا الصدد, حيث اقتصر الوضع في مصر علي مجرد صدور القانون (١٥٥) لسنة (٢٠٠٧)م, والذي ينص في بعض مواده علي ضرورة حصول المعلم علي ترخيص بمزاولة المهنة من الأكاديمية المهنية للمعلمين في مصر, إلا أن هذا القانون لم يتم تفعيله حتي الآن, ولا توجد أي شروط أو ضوابط لكيفية منح المعلم ترخيص بمزاولة المهنة, كما لا توجد لدي الأكاديمية المهنية أي صلاحيات لتفعيل هذا القانون. (عماد صموائيل وهبه ، ٢٠١٣ ، ص ٤٢٦)

التصور المقترح للتغلب على معوقات و اشكاليات تطبيق الترخيص المهني لمزاولة مهنة التعليم بالتعليم الثانوي العام في مصر

١-فلسفة التصور المقترح

تنطلق فلسفة التصور المقترح من أن الدول المختلفة تسعى إلى تجديد نظمها التعليمية وتطويرها باستمرارلتتمكن من مواجهة التحدّيات التي تفرضها المتغيرات والتطورات العلمية والتكنولوجية المعاصرة وأن الاهتمام بالترخيص لمزاولة مهنة التعليم مظهراً عالمياً وضرورة حتمية لمواجهة تحديات العصر.

كما تأتي فلسفة التصور المقترح من منطلق أن تطوير عملية الترخيص لمزاولة مهنة التعليم ليس هدفاً في حد ذاته، إنما هو وسيلة لحماية التعليم من العناصر متدنية الكفاءة.

كما تأتي استجابة لتوصيات العديد من المؤتمرات والندوات التربوية في السنوات الأخيرة، والتي نادت بضرورة حماية مهنة التعليم وكافة المنتسبين إليها والمستفيدين منها من العناصر متدنية الكفاءه

بحيث لا يسمح بمزاولة المهنه إلا لمن أعد لها إعداداً خاصاً من حيث أكتساب المعارف و المهارات و الخبرات المطلوبه وخاصة من يعيش عصر أصبح التغيير المستمر سمه من سماته و يتطلب ذلك وجود نظام للاشراف و المراقبه و المحاسبه في النظم التعليميه و بخاصة في مجال أداء المعلمين الامر الذي يقود إلى ضرورة الاخذ بنظام الترخيص المهني لمزاولة مهنة التعليم وخاصة التعليم الثانوي العام لاهمية المرحله الثانويه و التغلب على المعوقات و الاشكاليات التي تحول دون تطبيقه و تنفيذه فى مصر.

الاسس التي يرتكز عليها التصور المقترح

١–البحث عن أليه واضحه يمكن الارتكان اليها عند السماح للافراد بمزاولة مهنة التدريس وهو الترخيص المهني لمزاولة مهنة التعليم بالتعليم الثانوي العام كما في يحدث في سن التراخيص لممارسة بعض المهن الاخرى المرموقه في المجتمع.

٢–حتمية تمهين التعليم واعتبارها مهنه دقيقه ومعقده و جعلها كمهنه مثل بقية المهن الاخرى فمهنة التدريس لها أصول و قواعد و سمات لا يشغلها إلا من تتوافر فيه معايير و شروط و متطلبات محدده.

٣--من الاتجاهات الحديثة في مجال تطوير أداء المعلّم هو الاتجاه نحو تطبيق نظام الترخيص للمعلّم لمزاولة المهنة وربط التجديد لهذا الترخيص بكفاءة المعلّم استمراره في التنميه المهنيه.

٤-إن قضية التأهيل المهني للمعلم و ضمان توافر الحد الادنى المقبول من الجوده و الكفاءه فيمن يقدمون على مزاولة مهنة التعليم ما تزال تواجه العديد من أوجه القصور

٥-التطورات الجارية التي لا تسمح بمزاولة مهنة التعليم إلا لمن يثبت قدراته المهنية ومها راته الكافية.

أهداف التصور المقترح

١-تطوير مهنة التعليم و يتمثل ذلك من خلال وضع أليات الترخيص المهني لمزاولة مهنة التعليم بالتعليم الثانوي العام نتيجه للدعوات المتكرره لاختيار الراغبين في الالتحاق بمهنة التدريس على أسس ومعايير موضوعيه مقننه تضمن انتقاء أفضل العناصر للعمل بمهنة التعليم .

٢-التغلب على المشكلات العديده التي تواجه مهنة التدريس مثل تدني المرتبات وظروف العمل غير المشجعه وعدم التقدير الاجتماعي و غير ذلك من العوامل التي لاتجذب العناصر الممتازه لمهنة التعليم من خلال ألية الترخيص المهني لمزاولة مهنة التعليم بالتعليم الثانوي العام.

٣-تقديم بعض الاليات و الروئ التي يمكن أن تفيد المسؤولين و صانعي القرار عند اتخاذ الاجراءات اللازمه لتطبيق نظام الترخيص المهني لمزاولة مهنة التعليم بالتعليم الثانوي العام .

٣-الدعم الاجتماعي على كافة المستويات من اتخاذ القرارات الاداريه المناسبه و اصدار التشريعات والقوانين المنظمه لعملية الترخيص المهني لمزاولة مهنة التعليم الثانوي العام .

٤--وضع حلول التغلب على المعوقات و الإشكاليات التي تحول دون تطبيق و تنفيذ الترخيص المهني لمزاولة مهنة التعليم بالتعليم الثانوي العام في مصر.

٥-مسايرة الاتجاهات والخبرات الإقليمية والعالمية المعاصرة من الناحية التطبيقية في السعي لوضع تصور مستقبلي لتطوير عملية الترخيص لمزاولة مهنة التعليم في مصر.

اجراءات تنفيذ التصورالمقترح

١-إعداد برامج مهنية متخصصة فى منح الترخيص لمزاولة مهنة التعليم بالتعليم الثانوي العام في مصر.

٢-إعداد المدربين القائمين على منح الترخيص لمهنة التعليم بالتعليم الثانوي العام .

٣-وضع تشريع يشترط الحصول على ترخيص لمزاولة مهنة التعليم الثانوي العام قبل التعيين.

٤-إعداد التشريعات القانونية والقرارات الوزارية الموضحة لتطبيق الترخيص لمهنة التعليم بالتعليم الثانوي العام في مصر.

٥-تأسيس كيان أو هيئه حكوميه متخصصه تابعه لوزارة التربيه و التعليم تكون الجهه الرسميه المسؤوله و المنوطه بمنح الترخيص المهني لمزاولة مهنة التعليم الثانوي العام .

٦-تشكل الهيئه المانحه للترخيص من لجنة من الخبراء التربويين و أعضاء هيئات التدريس بكليات التربية والمراكزالبحثية التربويه ذات الاختصاص, ونقابة المهن التعليمية, والمديرية والإدارة التعليمية والتوجيه الفني بها,

٧-وجود ترخيص محدد المدة ويجدد كل فتره زمنية يجعل المعلم دائماً يسعى إلى تطويروتنمية مهاراته وقدراته لكى يكون قادرعلى اجتياز الاختبارت المؤهلة لتجديد الترخيص.

٨-منح الترخيص بمزاولة المهنة للمعلِّمين بالتعليم الثانوي العام بعد اجتياز المتقدم لجميع المعاييروالمتطلبات الخاصه يمنح ترخيص بمزاولة المهنة لمدة خمس سنوات، كما يتعين على صاحبه تجديده خلال الشهرين الأخيرين في فترة الترخيص،, ويكون الترخيص مخصصاً لمرحلة التعليم الثانوي العام .

٩-أن يتم سحب الترخيص من المعلم في الحالات التي نصت عليها القوانين والقرارت المنظمة للتعليم في مصر, والتي كانت تؤدي سابقاً إلي فصله من العمل كارتكاب جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة, والخروج عن ميثاق المهنة, ويضاف إلي ذلك بعض الحالات الأخري مثل التوقف عن مزاولة مهنة التدريس لعدة سنوات, أو ثبوت إعطائه الدروس الخصوصيه ويمكن في حالة إلغاء الترخيص لعدم الصلاحية المهنية أن يحول المعلم إلي العمل الإداري أو أي أعمال أخري في مجال التعليم, ويعطي المعلم مهلة لمدة عام تقريباً يسمح له فيها باستكمال متطلبات تجديد الترخيص, فإذا استطاع استكمال هذه المتطلبات

يجدد له الترخيص بمزاولة المهنة لمدة خمس سنوات جديدة, أما إذا لم يستطيع استكمال هذه المتطلبات للمرة الثانية يستمر في عمله الذي حول له في حالة عدم تجديد الترخيص، نتيجة لعدم قدرة المعلّم على استيفاء شروط التجديد فإنه يمكن تحديد مدة زمنية محددة، عام دراسي مثلاً، يُحرم خلالها من أية علاوات أو مكافآت أو ترقيات.

١٠-زيادة المخصصات المالية المتعلقه بالترخيص المهني للمعلمين بالتعليم الثانوي العام للحصول على رخصة التدريس لاول مره

١١-حصول المرشح على شهاده جامعيه معتمده في احد التخصصات العلميه أو الادبيه أو التكنولوجيه أوالفنيه أو الرياضيه • وحصوله على برامج تدريبيه تربويه أو ما يعادلها من دبلومات تربويه معتمده * اجتياز المرشح لاختبارت رخصة المعلم المبتدئ(المساعد) التي تعدها الهيئه الرسميه المفوضه بهذا الشأن و * حصول المعلم على دراسات عليا (كالماجستير و الدكتوراه)

الضمانات الواجب توافرها لنجاح التصور المقترح

١-تهيئة المجتمع بصفة عامة والمجتمع التعليمي بصفة خاصة لتقبل تطبيق نظام الترخيص بمزاولة المهنة للمعلم بالتعليم الثانوي العام , وتوضيح مزايا تطبيق هذا النظام علي كل من المعلمين والمتعلمين والعملية التعليمية برمتها, ويمكن أن تتم هذه التهيئة والتوعية من خلال وسائل الاعلام المتخصصه.

٢- صدور تشريعات ولوائح تنفيذية توضح كافة تفصيلات نظام منح الترخيص بمزاولة المهنه للمعلم بالتعليم الثانوي العام , وكافة الاحتمالات المستقبلية لتطبيقه.

٣ - البدء في تنفيذ نظام منح الترخيص بمزاولة المهنة للمعلم بالتعليم الثانوي العام منذ التحاق الطلاب بكليات التربيه و تهيئتهم لتطبيق هذا النظام عليهم حتى يكون لديهم الدافع لزيادة خبراتهم المهنيه و التمكن من مهارات التدريس.

٤-تجنب الإجراءات الإدارية الطويلة والخطوات الروتينية المعقدة من الهيئه المانحه للترخيص والابتعاد عن السلوكيات التي تشوبها المجاملات والمحسوبيات.

٥-المتابعة الجيدة والمستمرة أثناء تطبيق نظام الترخيص بمزاولة المهنة من جانب

المسئولين عن العملية التعليمية, وذلك للتغلب علي أي مشكلات أو معوقات تظهر خاصة في بداية تطبيقه علي المعلمين في التعليم الثانوي العام.

توصيات مقترحه

١–تجديد الترخيص للمعلّم بالتعليم الثانوي العام و ذلك بحصوله على علاوة ترقيه.

٢–عدم الإكتفاء بوجود ترخيص أولى عند ممارسة مهنة التعليم لأول مرة , ولكن استمرارية نظام الترخيص بحيث يتم تجديده وفق مجموعة من المعايير كل فترة زمنية.

٣–يجوز للمعلمين بالتعليم الثانوي العام التقدم بطلب للحصول على رخصة للمستوى الأعلى شريطة أن يكون قد مضى خمس سنوات على الأقل من حصولهم على الرخصة المهنية السابقة.

٤–في حال تقدم المعلمين للحصول على رخصة مهنية لمستوى أعلى ولم يتمكنوا من استيفاء المتطلبات، لن يفقد المعلمون الحاصلون على رخص مهنية رخصهم، ويتعين عليهم تجديد رخصهم بنفس المستوى في نهاية السنة الخامسة من مدة الترخيص لمرة واحدة فقط عن طريق تحقيق شروط المستوى ذاته وينطبق هذا الأمر على كافة المستويات ما عدا المستوى الأول للمعلمين.

٥–نشر ثقافة الترخيص للعمل بمهنة التعليم بين المعلمين بالمدارس.

٦– توجيه نظر القائمين على العملية التعليمية للوعى بأهمية منح ترخيص مقنن للعمل بمهنة التعليم السامية.

٧–الافاده من الخبرات العالمية وتجارب الدول الأخري في مجال منح الترخيص المهني لمزاولة مهنة التعليم بالتعليم الثانوي العام بما يتلاءم مع طبيعة و امكانات المجتمع المصري.

مراجع البحث

المراجع العربية:

ابراهيم السيد العويلى (٢٠٠٦) "المعلم ومهنة التعليم بين التمهين و التنمية المهنية تحقيقاً للتطبيع المهنى "،**مجلة كلية التربية** ، جامعة الازهر ، المجلد ٢، العدد ١٣١ ، ص ص ٤٠٥ : ٤٥٨

احمد سعد المنيفى (٢٠٠٩) "رؤيه جديده نحو تطوير اداء المعلم "، **المنتدى الثانى للمعلم ، كلية التربيه الاساسيه** ،ابريل ،ص ص ٤: ٣٤

احمد حسن اللقانى وعلى احمد الجمل (١٩٩٩) "**معجم المصطلحات التربويه المعرفه فى المناهج وطرق التدريس**" ، القاهره ، طبعه ٢ ، عالم الكتب ، ص ص ٢٥٣ : ٢٥٤

اسامة ماهر حسين(٢٠١١)"فعالية برنامج تدريبى مقترح لتنمية الكفاءة المهنية لدى معلمى التعليم الاساسى فى مجال القياس و التقويم التربوى فى ضوء نتائج اختبارات الترخيص لمزاولة مهنة التعليم و المعايير القومية لجودة المعلم فى مصر" ،**مجلة مستقبل التربية العربية** ،**المركز العربى للتعليم و التنمية** ، مجلد ١٨ ، عدد ٦٨ يناير، مصر، ص٣١٧ :٣٧٧

بدريه المفرج واخرون (٢٠٠٧)"الاتجاهات المعاصره فى اعداد المعلم و تنميته مهنيا،" **ادارة البحوث و التطوير التربوى، قطاع البحوث التربويه و المناهج** ،**وزارة التربيه ، الكويت**

برهامى زغلول وحمدى عبد العزيز (٢٠٠٧) :"نموذج مقترح لتكوين معلم العلوم التجارية فى مصر فى ضوء معايير ضبط الجودة "، **المؤتمر العلمى التاسع عشر: تطوير مناهج التعليم فى ضوء معايير الجودة ، الجمعية المصرية للمناهج و طرق التدريس** ، المجلد الثالث، القاهرة ، يوليو.

جابر عبد الحميد واحمد خيرى كاظم(١٩٧٨) :" **مناهج البحث فى التربية وعلم النفس**" ، الطبعة الثانية ، دار النهضة العربية، القاهرة ، ص ١ .

جاسم يوسف الكندرى وهانى عبد الستار فرج (٢٠٠١) :"الترخيص لممارسة مهنة التعليم رؤية مستقبلية لتطوير مستوى المعلم العربى" ، **المجلة التربويه** ، جامعة الكويت ،مجلد ١٥، عدد ٥٨ يناير ص ص ١٣ :٥٥

حسين بشير (٢٠٠٤) اتجاهات معاصره فى اعداد المعلم وتنميته مهنيا"، ""**المؤتمر العلمى السادس عشر تكوين المعلم"، الجمعية المصريه للمناهج وطرق التدريس** ، المجلد الاول ، ٢١:٢٢ يوليو

حمدان احمد الغامدى (٢٠٠٧) "**اخلاقيات مهنة التعليم العام**"ط (١) مكتبة الرشد الرياض

حمدى عبد العزيز و حسن قاسم (٢٠٠٧)" **رخصة التدريس رؤيه لتطوير معايير التدريس**" (ط١)، عمان ، دار الفكر ،ص ٧١: ١٢٢

دينا على حامد (٢٠٠٧) ا"**لاعتماد المهنى للمعلم فى ضوء خبرات بعض الدول المتقدمه** "، الاسكندريه ،دار الجامعه الجديده ، الطبعه الاولى ص ص ١٠: ٥٦

راشد حمد الكثيرى (٢٠٠٤) "رؤيه نقديه لبرامج اعداد المعلم فى الوطن العربى" ، **المؤتمر العلمى السادس عشر تكوين المعلم ، الجمعيه المصريه للمناهج وطرق التدريس** ، المجلد الاول ٢١ :٢٢ يوليو ص ص ٦٨ :٩٥

سمير محمد على الرديسى (٢٠١٣) "المعايير المهنية للتدريس وضرورتها للتعليم فى السودان "،**مجلة كلية التربية** ، جامعة الخرطوم ، العدد السابع ، السنة الخامسة يناير٢٠١٣، ص٧ : ٣١

سعيد حسين محسن البيلاوى(٢٠٠٦)" **التجارب العالميه فى رشدى طعيمه الجوده الشامله فى التعليم بين مؤشرات التميز ومعايير الاعتماد الاسس و التطبيقات**" ، الطبعه الاولى ، عمان ، دار المسيره للنشرو التوزيع و الطباعه.

١٦-"سياسة الرخص المهنيه للمعلمين وقادة المدارس" (٢٠١٥) ، قطر ، **وزارة التعليم و التعليم العالى** ، ص ٦ :٧

طلال سعد المطيرى (٢٠١٧): "اراء المعلمين تجاه رخصة مزاولة مهنة التدريس "، **مجلة العلوم التربوية** ، العدد الرابع ،الجزء الثانى ،اكتوبر ص ص ١٢٥ : ١٧٤.

عبد الله حمود الجميل (٢٠٠٨) "دور الاشراف التربوى فى تمهين التدريس تصور مقترح "، رسالة دكتوراه غير منشوره ، كلية التربيه ، جامعة ام القرى ، السعوديه ، ص ٢٣.

عبد الحميد الخطابى و حسن يحيى (٢٠٠٣) "الاتجاهات الحديثة فى إعداد المعلم فى مراحل التعليم العام فى ضوء التحولات العالمية "مجلة البحوث النفسية والتربوية (جامعة المنوفية , السنه الثامنة عشرة, العدد٢, ص ص ١٢٣: ١٧٨

عدويه العبد الجليل (٢٠٠٦)" **اسس رخصة التعليم للمعلمين و المعلمات فى مدارس دولة الكويت و الخليج** " ، الكويت ، مكتبة الكويت الوطنية.

عماد صموائيل وهبه (٢٠١٣) "تطوير أدوار الاكاديميه المهنيه للمعليمن في مجال التنميه المهنيه للمعلم في مصر في ضوء الاتجاهات الحديثه في هذا المجال "، **المجله التربويه كلية التربيه** ، جامعة سوهاج ، عدد ٣٣،يناير، ص ص ٤١٦:٤٩٢

على احمد مدكور (٢٠٠٥) "**معلم المستقبل نحو اداء افضل** " ، ط ١ ، دار الفكر العربى ، القاهره

على صالح جوهر(٢٠٠٣) "**انعكاسات التحديات المعاصرة على التعليم فى الوطن العربى**" المنصورة, المكتبة العصرية , ص ٢٣ :٤٤

فاروق عبده حسن فلية (٢٠٠٧) اعتزال أستاذ جامعى – يحاولون اغتيالها لذا قررت الاعتزال" **مجلة كلية التربية** بدمياط (العدد (٥٢) , جامعة المنصورة , يوليو ص ص ٢٨٢ :٢٤٤

كمال عبد الحميد زيتون (٢٠٠٤) تحليل نقدى لمعايير اعداد المعلم المتضمنه فى المعايير القوميه للتعليم بمصر ، "**المؤتمر العلمى السادس عشر" : تكوين المعلم ، الجمعيه المصريه للمناهج وطرق التدريس** ، المجلد الاول ، يوليو ، ص ١٢٢: ١٦٥

ماهر محمد(٢٠١١): "الاعتماد المهنى وعلاقتة بالتنمية المهنية المستدامة للمعلم فى عصر التدفق العلمى" ، **مجلة كلية التربية اسيوط** ، جامعة اسيوط ،مجلد ٢٣، عدد٢،جزء ٢ص ص١-٨٥

محمد ابراهيم عطوة مجاهد(٢٠٠٢) "الاعتماد المهنى للمعلم مدخل لتحقيق الجودة فى التعليم" ، **مجلة كلية التربيه** ، جامعة المنصوره ، كلية التربية ، عدد ٤٨ ، يناير ، ص ص٣٤٥ :٣٩٨

محمد متولى غنيمة (١٩٩٦) "**التربية والعمل وحتمية تطوير سوق العمالة العربية** " القاهرة , الدار المصرية اللبنانية, ص ص ٢٤٧ : ٢٥٢

مجمع اللغه العربيه (٢٠٠٤) "**المعجم الوسيط** "، مكتبة الشروق الدوليه الطبعه الرابعه ،القاهره ، ص ٣٣٦

منى محمد الجزار(٢٠١١): "رؤية مستقبلية لتطوير اعداد المعلم فى ضوء معايير احتراف مهنة التدريس " ، **مؤتمر ثورة ٢٥ يناير ومستقبل التعليم فى مصر ، معهد الدراسات التربوية** ، جامعة القاهرة ،يوليو ، ص ص٣١١ : ٣١٧

مكتب التربيه العربى لدول الخليج (٢٠١١) "التكوين المهنى للمعلم "، الرياض ، ص ص ١١٧: ١٣٧

وفاء مصطفى محمد كفافى(٢٠١٠)":تصور مقترح لاعداد معلم الرياضيات المحترف فى ضوء معايير ترخيص مزاولة مهنة التدريس " ،" **المؤتمر الدولى الخامس" : مستقبل اصلاح التعليم العربى لمجتمع المعرفة تجارب ومعايير و رؤى ، المركز العربى للتعليم و التنمية** ، مجلد ١، القاهرة ، يوليو ،ص ص ٦٥٥: ٦٦٨

هاشم فتح الله عبد الرحمن (٢٠٢٠) الترخيص لمزاولة مهنة التعليم اتجاهاته – معاييره – أساليب تفيذه ، مجلة ابداعات تربويه تصدر عن رابطة التربويين العرب ، مصر، العدد الرابع عشر ، يوليو ، ص ص ٩ :٣١

هانى عبد الستار فرج (١٩٩٨) "الضمير المهنى رؤيه فلسفيه تربويه "، **المجله التربويه**،عدد (٤٨) ص ص ١٢ : ٣١٩

وزارة التربيه والتعليم ، دولة الامارات العربيه المتحدة (٢٠١٥)، " رخصة المهن التعليميه"رجب العويسي ، فيراير ، ص ص ٢٧ :٦٦,

المراجع الاجنبية:

Bunn, Gary; Wake, Don: -Motivating Factors of Nontraditional Post-Baccalaureate Students Pursuing Initial Teacher Licensure v50 n1 p47-66 2015

Bartlett, J. E.: "Preparing and Certifying Postsecondary Career and Technical Educators", Paper Prepared for the National Career and Technical Teacher Education Institute, Scottsdale, Arizona, February 6-9, 2002, p.1

Campbell, Conni; Ayala, Carlos Cuauhtémoc; -Beginning Teachers' Perceptions of the California Teaching Performance Assessment (TPA)Teacher Education Quarterly, v43 n2 p51-71 Spr 2016

Crumbo, Mattie; Campbell, Jacob; Erickson, Alisha: -The edTPA Experience ProQuest LLC, Ed.D. Dissertation, Lipscomb Universityhttp://www.proquest.com/en-US/products/dissertations/individuals.shtml

Dailey, Debbie; Bunn, Gary; Cotabish, Alicia: Answering the Call to Improve STEM Education: A STEM Teacher Preparation Program Journal of the National Association for Alternative Certification, v10 n2 p3-16 Fall 2015

Dos Santos, Luis Miguel : Pre-Service Teachers' Professional Development through Four-Step Problem Solving Model: A Seminar Method International Journal of Education and Practice, v7 n3 p146-157 2019

Earley, Penelope; Brazer, S. David Exploring State Policy regarding Teachers Removing License Endorsements: Short Term

and Long Term Policy Implications Education Policy Analysis Archives, v13 n47 Nov 2005

Fenton, Anne Marie; Wetherington, Pamela: -Georgia's Teacher Performance Assessment State Education Standard, v16 n1 p26-29 Jan 2016

http://www.alkhaleej.ae/supplements/page/d0b78dda-9d40-4631-9e8a-d1cce3b0e80f#sthash.gIQODcVK.dpuf

http://note mag.com/archives/430

http://www.education.state.mn.us/mde

http://www.proquest.com/en-US/products/dissertations/individuals.s

Jeffery, Jeremy Owen: the Self-Reported Perceptions of Levels of Preparedness of Alternatively-Licensed Career and Technical Education Teachers in the State of Ohio Completing the Resident Educator Summative Assessment ProQuest LLC, Ph.D. Dissertation, The Ohio State University

Libman Zipora(2012)licensing procedures ,teacher effetiveness and reasonable expectations international review of education ,vol 58, no 2 ,pp 151

Minnesota Department of Education: -Teacher Supply and Demand: Fiscal Year 2015 Report to the Legislature

OlsonK.; Tippett, Christen : Science Teacher Preparation in a North American Context Journal of Science Teacher Education, v26 n1 p7-28 Feb

Ozogul, Gamze; Karlin, Mike; Ottenbreit-Leftwich, Anne: -Preservice Teacher Computer Science Preparation: A Case Study of an Undergraduate Computer Education Licensure Program Journal of Technology and Teacher Education, v26 n3 p375-409 Jul 2018

Podgursky, M.: "Teacher Licensing in U.S. Public Schools: The Case for Simplicity and Flexibility", Peabody Journal of Education, v. 80, n. 3, 2005, p.22

18-Unger G Harlow (2001)Encyclopedia of American education volum

Vogel, Linda; Weiler, Spencer C.: 2-Aligning Preparation and Practice: An Assessment of Coherence in State Principal Preparation and Licensure

NASSP Bulletin, v98 n4 p324-350 Dec 2014

Oyaziwo, aluedeand philipa(2014) Refocusing teacher education for Nigerias national development international syudies in education administration vol,42 ,no3p 113

Podgursky, M.: "Teacher Licensing in U.S. Public Schools: The Case for Simplicity and Flexibility", Peabody Journal of Education, v. 80, n. 3, 2005, p.22

Forrest Beverly (2005)state and local implementation of the no child left behind , volume 711 , teacher quality under Ncip final report , American instituate for research u.s.departement of education